الأمم المتحدة

A/61/PV.61

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون
الجلسة العامة **٦١**
الخميس، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/61/35)

تقرير الأمين العام (A/61/355)

مشاريع القرارات (A/61/L.31 و A/61/L.32 و A/61/L.33 و A/61/L.34)

السيد سهل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في مستهل كلمتي أن أتقدم بجزيل الشكر لسعادة السيد بول بادجي، المندوب الدائم للسنغال ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على الجهود المشكورة التي بذلها بوصفه رئيسا للجنة.

لقد أحاطت المملكة المغربية علما بتقرير الأمين العام عن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، وتود أن تعرب في هذا الصدد عن بالغ قلقها إزاء لهجة التقرير التشاؤمية وإزاء استمرار الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي يحول دون تحقيق تطلعات شعوب المنطقة في السلام الدائم والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة.

إن المملكة المغربية، التي رحبت بالانسحاب الإسرائيلي من غزة كخطوة أولى نحو إنشاء دولة فلسطينية وفقا لخارطة الطريق، تدين الهجمات التي شنها الجيش الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة – تلك الهجمات التي أودت بحياة عدد من المدنيين الأبرياء.

إن تصاعد العنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، يثيران سخط الحكومات والشعوب العربية ويذكيان مشاعر الإحباط الناجمة عن تقاعس المجتمع الدولي. لقد حان الوقت لهذه الحلقة من العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، المستمرة منذ سنوات عديدة، والتي تصاعدت حدتها في الأشهر القليلة الماضية بصورة مزعجة، أن تتوقف فورا وأن تعود الأطراف المعنية إلى طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

حل سلمي للصراع. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يوضع حد لأية تدابير أحادية الجانب فيما يتعلق بالضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ولإنشاء شريط أمني على امتداد وادي نهر الأردن. تلك التدابير الأحادية الجانب، التي يجب إدانتها، تعوق بصورة خطيرة تنفيذ حل دائم.

إن سياسة إفقار الشعب الفلسطيني، من خلال مصادرة ممتلكاته وتعليق المساعدات الدولية، لن تعمل إلا على زيادة التوتر في المنطقة. فمن الضروري أن تتوفر للسلطات الفلسطينية الأموال الكافية لاستئناف النشاط الاقتصادي وتخفيف معاناة الناس من خلال دفع المستحقات الاجتماعية التي نقصت نقصا كبيرا منذ فرض الحصار المالي.

ونظرا لفشل المبادرات الإقليمية والدولية لإعادة إحياء عملية السلام وحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، تود المملكة المغربية أن توجه نداء إلى المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤوليته باتخاذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى حل دائم وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إن المملكة المغربية، التي تترأس حاليا لجنة القدس، تود أن تؤكد مجددا موقفها المبدئي المتعلق بالتعايش السلمي بين دولتين – دولة فلسطينية تقوم ضمن حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، ودولة إسرائيلية تعيش في وئام معها جنبا إلى جنب.

وفضلا عن ذلك، ندين بناء الجدار، الذي ينتهك مبادئ القانون الدولي، وندين أيضا القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني من خلال حواجز التفتيش والعوائق الأخرى التي تحد من الاتصالات بين الأسر الفلسطينية وتعوق المنظمات وبرامج الأمم المتحدة عن تقديم المساعدة للفلسطينيين. هذا الوضع الذي يدق ناقوس الخطر يشكل مصدر قلق بالغ لبلدي.

إن المملكة المغربية التي رحبت بالتوصل في غزة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي، تطالب بالالتزام بذلك الاتفاق. وأيضا تؤكد مجددا رفضها لأية أعمال عنف ضد المدنيين.

وتتابع المملكة المغربية باهتمام كبير المناقشات الجارية بين فئات الشعب الفلسطيني المختلفة. ويحدونا أعظم الأمل في أن تؤدي تلك المناقشات إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية توحد الشعب الفلسطيني وتحقق مطامحه إلى السلام والرخاء والعيش حياة كريمة وفي سلام.

وما زلنا نعتقد أن استئناف المفاوضات يعتمد على توفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى جميع الأطراف. ونود أن نشدد على ألا يدخر المجتمع الدولي، واللجنة الرباعية بصورة خاصة، أي جهد للتوصل إلى استئناف الحوار.

لقد احتفلنا أمس باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ويجدر التذكير هنا بأن إحلال السلام في الشرق الأوسط بأكمله يعتمد، إلى حد كبير، على التوصل إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. والسبيل الوحيد للوصول إلى هذه النتيجة هو مواصلة المفاوضات من أجل إنشاء دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

السيد ذياب (لبنان): بادئ ذي بدء، وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي احتفلنا به بالأمس، أود أن أؤكد على تضامن لبنان مع الشعب الفلسطيني في كفاحه دفاعا عن حقوقه غير القابلة للتصرف.

في مثل هذا اليوم من كل عام ولسنين خلت، ما زالت وفودنا تجتمع في هذا الصرح الكريم لتناقش القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط ولتعتمد قرارات، معظمها بأغلبية ساحقة، تهدف إلى ردع إسرائيل، أو بأمل أن تردع إسرائيل، عن التمادي في ممارساتها التعسفية بحق

الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة ولتوثيق تلك الممارسات. ولهذه الغاية فقد اختارت بعض الأرقام التي وثقها الأمين العام، في التقرير الذي قدمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (لجنة الإسكوا) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحالية، والذي ينقل فيه الأمين العام بأمانة الممارسات الإسرائيلية ومعاناة الشعب الفلسطيني التي نتطرق إليها في القرارات التي سنعتمدها اليوم.

بالنسبة لتلك الممارسات في الضفة الغربية وقطاع غزة، يقول التقرير:

”في عام ٢٠٠٥، سجلت ١٨٠ حالة وفاة و ١ ٥٥٤ إصابة بين الفلسطينيين في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فسجلت ٩٩ حالة وفاة و ٢٦٦ إصابة بين الفلسطينيين“ (A/61/67، المرفق، الفقرة ٣).

ويقول التقرير:

”ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، [وحتى أيار/مايو ٢٠٠٦، تاريخ وضع التقرير] أصيب نحو ٥٠ طفلا فلسطينيا بجروح وتوفي ١١ جراء الصراع. وأن الإصابات في صفوف المدنيين ناجمة بشكل رئيسي عن الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب الجيش الإسرائيلي“ (المرجع نفسه).

ويستطرد التقرير، و ”تمكنت الأونروا خلال عملها في عام ٢٠٠٥ من تسجيل قيام الجيش الإسرائيلي بتدمير ما مجموعه ٢٢٤ بنية فلسطينية في الضفة الغربية“ (الفقرة ١١). وجرَّفت القوات الإسرائيلية ما مجموعه ١٨٠ هكتارا من الأراضي الزراعية في قطاع غزة. ودمرت أكثر من ٨٠٠ ٢٨ دونما من الأراضي الزراعية، فقامت باقتلاع الأشجار وإتلاف المحاصيل العائدة إلى الفلسطينيين مما أفقر أكثر من ٠٠٠ ٦٠ فلسطيني.

وفيما يتعلق بالخسائر المادية، ”تُقدر خسائر الأصول المادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمبلغ ٣,٥ مليار دولار نتيجة لتدمير البنى التحتية الخاصة والعامة والرصيد الرأسمالي“ (الفقرة ٢٠). ويشكل اللاجئون المسجلون نسبة ٢٩ في المائة من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، ونسبة ٧٠ في المائة من مجموع سكان قطاع غزة“ (الفقرة ٨).

وفيما يتعلق بالمعتقلين، ”لا يزال أكثر من ٠٠٠ ٩ سجين سياسي فلسطيني قابعين في السجون الإسرائيلية، بينهم نحو ١٢٩ سجينة فلسطينية“ (الفقرة ٦).

أما بالنسبة للقدس: فيذكر التقرير

”سيبقى ما لا يقل عن ٠٠٠ ٦٠ من الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية المحتلة يحملون بطاقات هوية إسرائيلية، بينهم ٦٠٠ ٣ طفل في سن الالتحاق بالمدرسة، خارج ’كنف القدس‘ لأن الحاجز سيحول دون وصولهم إلى الحدود البلدية لوسط المدينة. وتؤثر هذه الظاهرة أيضا في ٠٠٠ ١١ شخص لا يمكنهم فعلا الوصول إلى مصادر رزقهم في ’المنطقة المغلقة‘“ (الفقرة ٩).

أما بالنسبة للجدار فيذكر التقرير: ”يقتطع مسار الجدار نسبة ١٠ في المائة تقريبا من أراضي الضفة الغربية من جانبه الغربي“. وسيتم إسكان ٧٥ في المائة من المستوطنين على الجانب الغربي من الجدار (الفقرة ٣٦)، وعلى النقيض، وبحسب الأونروا،

”يُتوقع عزل نسبة ١٠,١ في المائة من معظم الأراضي الفلسطينية الخصبة التي يعيش عليها نحو ٠٠٠ ٥٠ فلسطيني في ٣٨ مجتمعا محليا بين الجدار والخط الأخضر“ (الفقرة ٣٧).

هذه هي الأرقام المخيفة التي تصف المعاناة اليومية والمتكررة التي لا زال يعيشها الشعب الفلسطيني منذ اندلاع

الصراع العربي – الإسرائيلي قبل زهاء نصف قرن نتيجة للممارسات الإسرائيلية التعسفية بحقه. وهذه هي الصورة التي ينقلها إلينا الأمين العام في التقرير الذي أعدته لجنة الإسكوا عن العام ٢٠٠٥ والمعنون ''الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل''، والذي نستذكره اليوم، كونه يصف بوضوح المعاناة الحقيقية للشعب الفلسطيني على أرض الواقع.

إن هذه الممارسات الإسرائيلية اللاشرعية واللاإنسانية بحق الشعب الفلسطيني والموثقة في التقارير التي قدمها الأمين العام للجمعية العامة مشكوراً، هي بالضبط الممارسات التي تحاول جمعيتنا العامة في كل عام ردع إسرائيل عن ارتكابها عبر اعتمادها لمشاريع القرارات موضوع مناقشتنا اليوم تحت البندين ''قضية فلسطين'' و''الحالة في الشرق الأوسط''.

إلا أنه في ظل عجز المجتمع الدولي عن محاسبة إسرائيل عن ارتكاباتها وعن معالجة القضية الفلسطينية بصورة عادلة وفعالة، تواصل إسرائيل تحديها لإرادة المجتمع الدولي وللقرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة عبر تصعيد انتهاكاتها للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، والتي كان آخرها الجريمة التي ارتكبتها إسرائيل في بيت حانون.

إن هذا الإهمال ذاته من قبل المجتمع الدولي في الاضطلاع بمسؤولياته في ردع السياسة العدوانية التي تنتهجها إسرائيل، أدى في تموز/يوليه الماضي إلى تمادي إسرائيل بشنها عدواناً همجياً على لبنان لم يشهد له العالم مثيلاً من قبل، سقط نتيجته آلاف القتلى والجرحى بين اللبنانيين، الأغلبية العظمى منهم من المدنيين وبالأخص من الأطفال، وأدى إلى تدمير عشرات الآلاف من الوحدات السكنية ومئات الجسور والمصانع والمرافئ والمرافق الحيوية.

والوضع في الجولان السوري ليس بأفضل، إذ يشكل الوضع في الجولان السوري المحتل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. إذ إنه في ظل رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بالقوة منذ العام ١٩٦٧، وفي ظل المحاولات التي تقوم بها لتغيير الطابع الديمغرافي والقانوني للمنطقة، بإقامة مستوطنات جديدة وفرض قوانينها على المواطنين السوريين، بما يتنافى مع كل قرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة – فإن الوضع في الجولان السوري المحتل سيظل يمثل مصدراً آخر للتوتر في المنطقة.

في ظل هذه الصورة القاتمة التي تعيشها شعوب المنطقة، تقع على عاتق المجتمع الدولي، ولا سيما القوى الرئيسية والأمم المتحدة، مسؤولية الانخراط بجدية أكثر في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام للتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي – الإسرائيلي. لا شيء غير السلام يعيد الأمن والاستقرار إلى المنطقة، ويوقف النزف في فلسطين، وينمي روح الاعتدال في المنطقة. وقد أكدت مبادرة السلام العربية التي اعتمدتها قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢ على أن السلام هو الخيار الاستراتيجي للشعوب العربية في إطار التنفيذ الأمين للقرارات الدولية ذات الصلة التي تعيد الأراضي العربية المحتلة إلى أصحابها وتعيد الأسرى العرب في إسرائيل إلى بيوتهم وتؤمِّن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم تطبيقاً للقرار ١٩٤ (د–٣).

وفي هذا الإطار تشكل الدعوة التي أطلقها مجلس الوزراء العرب في دورته غير العادية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في القاهرة إلى عقد مؤتمر سلام تحضره الأطراف العربية وإسرائيل والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، خطوة هامة باتجاه إطلاق المفاوضات العربية –

الإسرائيلية، التي نأمل أن تحظى بالاهتمام الجدي الذي تستحقه من قبل المجتمع الدولي، وذلك للتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي على كافة المسارات، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، نيابة عن وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أن أعرب عن تقديرنا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/61/35) الذي يقترح توصيات مفيدة لإيجاد حل للقضية الفلسطينية.

إن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ما زال هشاً وخطيراً. وعملية السلام الآن تراوح مكانها. والمجتمع الدولي قلق إزاء العنف المتواصل واستخدام القوة المفرط، الذي أدى إلى فقدان حياة الكثيرين وإلى دمار مادي بمستوى لم يسبق له مثيل. وفي هذا الإطار، نحث الأطراف المعنية على وقف العنف وجميع الأعمال التي يرجح أن تؤدي إلى زيادة التوتر. وعلى الطرفين أن يمارسا أقصى درجات ضبط النفس، وأن يثابرا في التفاوض وأن يوحدا جهودهما لتنفيذ خارطة طريق اللجنة الرباعية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ويعتقد وفدي أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع إلا على أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي، وخاصة اللجنة الرباعية، على مواصلة بذل الجهود الحثيثة التي من شأنها أن تدعم وتعزز المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين، بغية إنجاز تسوية سلمية للصراع تتمتع بمقومات الحياة.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤكد مجدداً دعمها الكامل للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطين المستقلة. وبالتالي، نحث الطرفين المعنيين على الدخول في حوار جدي، وأن يتخذا تدابير لبناء الثقة وأن يحسما الصراع وأن ييسرا تطبيق رؤيا الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

ونعتقد بأنه ينبغي ألا يكون هناك مجال للمواجهة. فالحوار من شأنه أن يؤدي إلى سلام وأمن دائمين للجميع. ولا يمكن حل قضية فلسطين إلا بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد درويش (الجمهورية العربية السورية): يدعم وفد بلادي ما جاء في تقرير السيد بول باجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونشكره مع أعضاء لجنته على الجهود القيمة التي بذلوها لوضع صورة الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال أمام أبصار المجتمع الدولي. كما نؤيد ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

إن المتابعة المتأنية لتقارير الأمين العام للأمم المتحدة، والإحاطة التي يقدمها شهرياً أمام مجلس الأمن، وكذلك بيانات الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس حول أطول نزاع مطروح على جدول أعمال الأمم المتحدة، ألا وهو الصراع العربي – الإسرائيلي، توضح بشكل لا لبس فيه أهمية هذا الصراع وآثاره على الأمن والسلم الدوليين، لا سيما ما يتصل منه بالقضية الفلسطينية. ومن هذا المنطلق آمن

المجتمع الدولي بجوهرية إقامة السلام العادل والشامل، المبني على أساس الشرعية الدولية. ولكن القلق العميق الذي ينتاب الجميع يتأتى من انعدام التقدم لإيجاد تسوية تقود إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بحدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ على ترابها الوطني وعاصمتها لقدس.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية هو السبب الحقيقي الذي أجمع عليه المجتمع الدولي لغياب السلام وعدم الاستقرار وتصاعد التوتر وتغذية التطرف في المنطقة برمتها. والمعاناة الأخرى تكمن في قيام دول عظمى بدعم دولة الاحتلال مباشرةً سياسياً وعسكريا

لقد شهد العالم بأسره ما أصاب الشعب الفلسطيني من دمار وقتل وتهجير لا سابق له في التاريخ البشري الحديث من خلال ممارسة إرهاب الدولة الإسرائيلي. فمذابح جنين ونابلس، وغزة وبيت لحم، وقانا الأولى والثانية، وبيت حانون وغيرها عبر التاريخ، الذي يعود لبداية الاحتلال، ومذابح دير ياسين وكفر قاسم، كلها ماثلة في الأذهان. ولا يمكن لبيان أو تصريح كاذبين أن يمحيها من ذاكرة الشعوب. ولن تستطيع آلة الحرب الإعلامية الصهيونية، ومزورو التاريخ والجغرافيا، طمس الآراء الحرة والتقارير الموضوعية للصحفيين والإعلاميين والموفدين الرسميين الذين رأوا بأم أعينهم ما جرى، وكانوا شهوداً ستسجل شهاداتهم الصادقة للتاريخ بأحرف من نور، لتطّلع عليها الأجيال جيلاً بعد جيل.

إن اعتماد الأمم المتحدة لأكثر من ألف قرار يدين إسرائيل بالاسم، ويدعوها لإنهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة ووقف بناء المستوطنات غير الشرعية والإحجام عن تهويد القدس العربية ووضع حد لاستمرار بناء جدار الفصل العنصري، وعدم استجابة إسرائيل لأي من تلك الدعوات، يؤكد الدليل على أن هذه الدولة المحتلة تمثل شيطان الإرهاب الدولي وبؤرة عدم الاستقرار والتوتر.

إن من يوفرون الأدوات اللازمة لدعم الإرهاب الإسرائيلي، ويدعمون بشكل أعمى العدوان والاحتلال والاستيطان، وعمليات الخطف لأعضاء منتخبين ديمقراطياً في الحكومة الفلسطينية، يتحملون قسطاً كبيراً من مسؤولية ما يجري. كما أن استخدام دولة عظمى ٤٤ مرة لامتياز حق النقض حيال جميع المواضيع التي تخص إسرائيل يعتبر شراكة في العدوان، وأداة قسرية لمنع مجلس الأمن من القيام بواجبه في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وحماية الشعب الفلسطيني من آلة الحرب الإسرائيلية، وتشتيت الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإرساء القانون والعدالة والسلام، ويغذي عقلية القتل الإسرائيلية السادية في الأراضي المحتلة، ويطيل أمد الاحتلال وتمنُّع إسرائيل عن الانصياع لقرارات الشرعية الدولية في تحديها لرغبة الجميع بالسلام العادل الشامل.

إن اعتماد مشروع القرار دإط-١٠/١٦، الخاص بالممارسات الإسرائيلية غير القانونية في القدس والأراضي العربية الفلسطينية المحتلة، بالأغلبية، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وجه رسالة واضحة لإسرائيل بأن المجتمع الدولي ليس غافلاً عن تلك الممارسات. وما قيام مندوب إسرائيل، بشكل أثار استهجان الجميع، بوصف من صوتوا لصالح مشروع القرار بأنهم متواطئون مع الإرهاب، إلا دليل أكيد على عدم مسؤولية سياسات إسرائيل وممثليها.

وبالرغم من إدانة المجتمع الدولي الواسعة لما تقوم به إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، فإن هذه الأخيرة لا تقيم اعتبارا لا للشرعية الدولية ولا للمعايير الإنسانية والأخلاقية. فكيف لا وهي التي دأبت على مدى

عقود من الزمن على التنكر لهذه المنظمة التي أقرَّت ولادتها كدولة، و لم تبرّ ولو مرة واحدة بها. بل إنها استمرت عبثاً بضخ الأكاذيب والتضليل على مبدأ اكذب ثم اكذب ثم اكذب فلا بد أن يصدقوك. غير أن الحقيقة الآن هي أن أحدا لم يعد يصدق هذا الكذب الإسرائيلي، حتى داخل إسرائيل نفسها.

إن ما تقوم به إسرائيل من مجازر بحق الفلسطينيين على مدى عقود، لهو الدليل الواضح على أن قوة الاحتلال هذه مصابة بعمى التاريخ وقصر النظر، ومبتلية بداء عضال عنصري يتمثل في قهر وظلم الشعب الفلسطيني. وما حصل في بيت حانون منذ أسابيع قليلة يوضح أن منهج إسرائيل الإرهابي وعقيدتها الأصولية يقومان على القتل والتدمير، بهدف التوسع وتكريس الاحتلال وتقويض صوت الحق والعدل، ورفض العيش بسلام في المنطقة، مستفيدة في ذلك من تداعي ممثل دولة عظمى إلى استخدام امتياز حق النقض بخفة تدعو إلى العجب والاستنكار في آن معا.

إن محاولات إسرائيل اليائسة لتشويه الحقائق لم تتوقف عند جانبها الأدبي والأخلاقي، بل امتدت لتشمل الجانب القانوني. وما ادعاءات إسرائيل، ومن يشد من أزرها، في هذا الصدد، بحقها العدواني في الدفاع عن النفس إلا صورة واضحة لهذا التشويه، وهي التي تحتل أراضي الغير بالقوة منذ عام ١٩٦٧، وتقيم فوقها المستوطنات المدانة دوليا، وتحجِّر السكان وتحرمهم من أبسط حقوقهم التي ينص عليها القانون الدولي والقانون الإنساني، اللذان يُعتبران أكبر ضحايا إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل. فكيف للمحتل، والمعتدي على حقوق الآخرين، ومرتكب المجازر بحق المدنيين العزل منذ عقود، أن يكون في موقع الدفاع عن النفس؟

لا نريد للأمم المتحدة أن يضحِّي البعض بشرعيتها على مذبح سياسات كارثية غير مسؤولة. فنحن من الآباء المؤسسين للأمم المتحدة، وسنبقى متمسكين بها، لأنها خيارنا الوحيد أمام الخارجين على القانون وأمام إرهاب الدولة وأمام المعتدين الذين يدمرون معايير الوجود الإنساني نفسه.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): خلال المناقشة التي عقدت في مثل هذا الوقت من العام الماضي حول الحالة في الشرق الأوسط، كانت جميع الوفود الحاضرة تقريبا مفعمة بالأمل بتحقيق السلام في المنطقة، وتتطلع إلى رؤية سنة من الفرص التي تتحقق تدريجيا هناك. لكننا إذ نجتمع هنا مرة أخرى اليوم، نجد أن نافذة فرصة السلام في الشرق الأوسط لا تزال مغلقة. وآمالنا لا تزال غير محقَّقة. وعوضا عن ذلك، نشهد المزيد من إراقة الدماء والدمار، وهو ما يثير حزننا وقلقنا.

في وقت سابق من هذا العام شهد الشرق الأوسط أحلك الأوقات في تاريخه الحديث. ”حربان ساختنان“ اندلعتا، بين فلسطين وإسرائيل، وبين لبنان وإسرائيل. وما انفك الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتدهور باطراد. وما تم إنجازه طوال سنوات طويلة من إعادة الإعمار في لبنان أُزيل تماما بين عشية وضحاها، وتكبد الشعب الإسرائيلي أيضا خسائر جسيمة. والمجتمع الدولي، مركزا اهتمامه على الشرق الأوسط، ناشد من جديد وضع حدٍّ للحلقة المفرغة من الردّ على العنف بالعنف. فالكراهية والعنف لا يعنيان سوى نهاية السلام، والأعمال العسكرية لا يمكنها أن تجلب السلام.

شعوب الشرق الأوسط تتوق إلى السلام والحياة الهادئة، بعد معاناة لا توصف منذ أكثر من نصف قرن. وهذا أهم حق إنساني أساسي وأهم مطلب أساسي. وإذ يناقش المجتمع الدولي المسؤولية عن الحماية، يجب عليه

ألا يتفادى السؤال التالي: أية حماية قمنا بتقديمها يوما إلى الشعب الفلسطيني؟

وما فتئت الصين تؤكد أن الخطوة الأولى نحو السلام تقتضي من كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي أن يوقفا جميع الأعمال العدائية. فعلى إسرائيل أن توقف فورا أعمالها العسكرية ضد فلسطين، وتتقيد بالقانون الإنساني الدولي وتضمن سلامة الشعب الفلسطيني وعمال الإغاثة الدوليين. وعلى الجانب الفلسطيني أن يوقف هجماته الصاروخية على إسرائيل.

وفي هذا الصدد، نرحب باتفاق وقف إطلاق النار الأخير بين فلسطين وإسرائيل. ونرجو من كلا الطرفين أن يحترما التزاماتهما وينفذا هذا الاتفاق بفعالية. وينبغي أن يلي ذلك فورا استئناف المفاوضات والمحادثات السياسية بين الطرفين.

والصين مقتنعة بأن النهج الصحيح لحل قضية فلسطين يكون بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنبا إلى جنب بسلام مع دولة إسرائيل، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وذلك كله عن طريق المفاوضات السياسية. وهذا من شأنه أن يخدم المصالح الأساسية للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ومصالح شعوب جميع بلدان الشرق الأوسط، وأن يعزز تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة في أقرب وقت ممكن.

ولن يكون السلام بين فلسطين وإسرائيل ممكنا بدون دعم قوي وانخراط كامل من المجتمع الدولي. ونحن نقدّر الجهود الإيجابية التي تبذلها المجموعة الرباعية للمضي قدما بعملية السلام. ونأمل من المجموعة أن تتقدم بمزيد من المبادرات الاستباقية للضغط على كلا الطرفين للخروج من المأزق الراهن وتنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق. وعلى المجتمع الدولي أن يتقيد بمبادئ الموضوعية والحياد والتجرد، بإيلائه القدر نفسه من الاهتمام والاعتبار للمخاوف والمطالب المشروعة لكلا الجانبين.

وعند هذا المنعطف، هناك عدد من المبادرات الجديدة قيد التحضير، بما فيها المبادرتان المقترحتان من البلدان العربية، ومن إسبانيا وإيطاليا وفرنسا. وإن الصين تقدِّر وتدعم جميع المبادرات التي ستساعد على الخروج من المأزق الراهن وتعيد فلسطين وإسرائيل إلى مائدة المفاوضات. والأمم المتحدة ومجلس الأمن، بوصفهما كيانين هامين مسؤوليْن عن السلام والأمن العالميين، ينبغي لهما الاضطلاع بمسؤولياتهما بفعالية في هذا الشأن.

المفاوضات بين سورية وإسرائيل وبين لبنان وإسرائيل جزء لا يتجزأ من عملية السلام في الشرق الأوسط. والتسوية الملائمة للنزاعات على هذين المسارين أساسية لتحقيق سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط. وإن الاستئناف السريع لتلك المفاوضات والتقدم فيها سيسهمان في تحقيق ذلك السلام. ونأمل من البلدان المعنية أن تستأنف المفاوضات في موعد مبكر لإيجاد حل مقبول بشكل متبادل، ومنسجم مع المبادئ التي أُرسيت في مؤتمر مدريد.

الحالة اللبنانية الهشة تستأثر حاليا بقدر كبير من الاهتمام. وتدين الصين بشدة اغتيال بيار الجميّل، وزير الصناعة اللبناني، وتأمل أن يبقى الشعب اللبناني متحدا في هذا الوقت العصيب. وأملنا أيضا من كلا الجانبين، اللبناني والإسرائيلي، أن ينفِّذا بفعالية قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) كخطوة هامة نحو حل الصراع بين لبنان وإسرائيل. وإننا نتطلع إلى أن يقدم الأمين العام في وقت مبكر خطة سياسية طويلة الأجل تستهدف حل الصراع بين لبنان وإسرائيل.

ويساور الصين قلق عميق بشأن الحالة في الشرق الأوسط. فمنذ اندلاع الصراعات الأخيرة بين فلسطين وإسرائيل وبين إسرائيل ولبنان، تقوم الصين بإجراء محادثات مع الأطراف الإسرائيلية والفلسطينية واللبنانية، داعية إياها إلى ضبط النفس وبذل الجهود لتسوية خلافاتها عبر المفاوضات. وقدمت الصين بأقصى قدرتها مساعدة إنسانية إلى لبنان وفلسطين. وبالإضافة إلى ذلك، شاركنا في توسيع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الذي دعت إليه الأمم المتحدة.

وبصفة الصين عضوا دائما في مجلس الأمن، فإنها ما فتئت تؤيد دورا أكبر للأمم المتحدة ومجلس الأمن في الدفع قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط. ومثلما عملت دائما، فإنها ستظل تعمل مع جميع القوى المحبة للسلام، وتواصل القيام بدور بنّاء في السعي إلى تحقيق سلام شامل عادل دائم في الشرق الأوسط.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): تتزامن هذه المناقشة بشكل ملائم مع اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وإن الشعب الفلسطيني، الذي تحمل مأساة متتالية على امتداد ٦٠ عاما، يستأهل حقا التضامن والدعم الكاملين من المجتمع الدولي.

إن الأمم المتحدة التي لعبت دورا محوريا في تاريخ فلسطين الحديث، يجب عليها أن تعرب عن هذا التضامن مع الفلسطينيين الذين طالت معاناتهم. لقد عانوا من عقود من الاحتلال الأجنبي والقمع والإهانة. ولقد تعرضوا للقتل المستهدف والعقاب الجماعي والاحتجاز التعسفي ولما لا حصر له من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وما فتئت باكستان تدعم بكل قوة الكفاح العادل والمشروع للشعب الفلسطيني من أجل تقرير مصيره وضد الاحتلال الأجنبي. ويجب مساعدة الشعب الفلسطيني لتحقيق هدفه المشروع في إنشاء دولة ذات سيادة ومستقلة ولها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشريف.

وكما قال الرئيس مشرف، رئيس جمهورية باكستان، في عدة مناسبات، إن قضية فلسطين هي القضية الأساسية في الشرق الأوسط . فهذا الصراع هو الذي عمل على مر السنين على توسيع دائرة مواجهات إسرائيل مع جميع جيرانها العرب ومع العالم العربي والإسلامي الأوسع. وهذا الصراع هو الذي أسهم بأكبر قدر في الغضب والإحباط في صفوف شعوب العالم العربي والإسلامي. وإن حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أساسي للسلام والاستقرار في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. وهو أساسي كذلك لوضع حد للتطرف وللقضاء على الإرهاب.

وبالرغم من الآثار الواضحة المترتبة على السلام والأمن في الشرق الأوسط ، ما فتئت إسرائيل تواصل بإصرار أعمالها وسياساتها التي جعلت الحلول أصعب. لقد أدّى الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من غزة الى الشعور بالأمل لفترة قصيرة. ولكن ذلك الأمل قد خبا – بما ينطوي على تناقض – نتيجة للانتخابات الديمقراطية في فلسطين. ولقد حوصر الفلسطينيون وحكومتهم المنتخبة – جسديا وماليا؛ وأعيد احتلال غزة؛ واختطف وسُجن المشرعون والوزراء الفلسطينيون. وفي الوقت نفسه واصلت إسرائيل بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية المحتلة وإقامة الجدار الفاصل غير القانوني. ورفضت المفاوضات حتى مع الرئيس عباس. واختفت خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية من الخريطة السياسية.

إننا نرى أملا في وقف أطلاق النار الأخير الذي أعلنه الفلسطينيون والإسرائيليون. ونأمل أن يستمر وأن يوسع نطاقه ليشمل جميع الأراضي المحتلة. ونرجو ألاّ تكون

هذه الخطوة مجرد خطوة تجميلية اتخذتها تل أبيب تزامنا مع الزيارات الرفيعة المستوى إلى المنطقة.

وتأمل باكستان الإقدام على مسعى عاجل للتركيز وإعطاء الزخم لحل عادل للقضية الأساسية التي هي قضية فلسطين. وبذلك فقط يتمكن المجتمع الدولي من تحقيق أهدافه في تعزيز السلم في المناطق الأخرى من الشرق الأوسط أيضا.

وبالبناء على وقف إطلاق النار والانسحاب الإسرائيلي من غزة، ينبغي لإسرائيل والفلسطينيين أن يتخذوا المزيد من تدابير بناء الثقة. ويجب على إسرائيل ان تفرج عن السجناء الفلسطينيين بما في ذلك الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي، وأن تزيل نقاط التفتيش والحواجز الأخرى لتسهيل حركة المدنيين وعمال المساعدة الإنسانية، وان توقف بناء الجدار العازل وتزيله، وأن تجمد الأنشطة الاستيطانية وأن تفكك النقاط المتقدمة منها، وأن تفرج عن أموال الجمارك ومبالغ الضريبة المضافة التي تجمعها وأن تسلمها للسلطة الوطنية الفلسطينية وأن تقبل التفاوض مع السلطة الوطنية الفلسطينية التي يقودها الرئيس محمود عباس.

إننا نناشد الفلسطينيين أن يتخذوا خطوات حازمة لوقف الخارجين عن الجماعة عن إطلاق الصواريخ وضمان إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير وأن يحققوا الانسجام الداخلي وأن يشكلوا حكومة وحدة وطنية وأن يفوضوا السلطة الوطنية والرئيس عباس للتفاوض بشأن السلام مع إسرائيل. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الجارية لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

ويمكن لتدابير بناء الثقة هذه أن تمهد الطريق لاستئناف عملية السلام بدعم من مجلس الأمن، وتدخله إذا اقتضى الأمر، وبدعم من الأمين العام والمجموعة الرباعية وجميع الأطراف الأخرى القادرة على مساعدة عملية السلام. وباكستان تظل على أهبة الاستعداد لمساهمة في تلك العملية. ونؤيد أيضا النداء، الذي أكدته منظمة المؤتمر الإسلامي بعقد مؤتمر دولي لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط. إن الإطار الرئيسي وعناصر هذا السلام الشامل موجودة أصلا في الاتفاقات السابقة وفي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة طريق المجموعة الرباعية.

وإننا لعلى ثقة بأن التقدم الحقيقي بشأن فلسطين سوف يسهم في التقدم في الجوانب الأخرى لأزمة الشرق الأوسط، بما في ذلك النزاع السوري الإسرائيلي على الجولان المحتل ، واستقرار لبنان، والصراع المعقد والفوضوي المستعصي على الحل في العراق وتخفيف التوترات في جميع أنحاء المنطقة. وهذا سيتطلب دبلوماسية حازمة ومتبصرة، لاسيما من طرف الذين يملكون القوة والتأثير على الأطراف الرئيسية. وهذه الدبلوماسية أساسية إذا أردنا أن نتجاوز التنبؤات بكارثة وخيمة في الشرق الأوسط الشائعة في هذه الأيام.

السيد كارياواسام (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، سعادة سفير السنغال بول باجي على تقديمه تقرير اللجنة. إننا نقدر الجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف وتعبئة الدعم الدولي لقضيتهم. ونود أيضا أن نشكر السفير باجي على مبادرته ودوره الريادي في هذا الصدد.

ما فتئت سري لانكا تدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحقه في

دولة مستقلة وذات سيادة بناء على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة. وفي هذا الصدد أود أن اقتبس رسالة فخامة ماهندا راجاباكاسا، رئيس جمهورية سري لانكا، صديق الشعب الفلسطيني، التي وجهها بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني:

”سري لانكا مناصر دؤوب لتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف. ولقد قدمنا دعمنا الحازم الذي لا لبس فيه لنضال الشعب الفلسطيني العادل لنيل حقوقه، بما في ذلك حقه في إنشاء دولته“.

”ولمدة تتجاوز ٣٠ عاما، دأبت على تأييد قضية فلسطين ودعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني وحرياته.

”وتملأني التقارير عن المشقات وأنواع الحرمان التي يعانيها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة يوميا تقريبا بعميق الأسى. وأصدق أمنية لي هي أن تنجح الجهود المبذولة للتوصل إلى إنهاء العنف بسرعة، بما يفضي إلى بزوغ فجر السلام في الشرق الأوسط.

”وباسم سري لانكا حكومة وشعبا، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد تضامننا المستمر مع أبناء الشعب الفلسطيني. إننا نشاركهم مطامحهم وآمالهم في رؤية نهاية الاحتلال الأجنبي، والتوصل إلى حل دائم لإنشاء دولة فلسطينية وإحلال سلام دائم.“

في العام الماضي، رحبنا بإزالة مستعمرات إسرائيلية من قطاع غزة وبعض أنحاء شمالي الضفة الغربية وانسحاب قوات إسرائيلية من قطاع غزة، وساورنا الأمل بأن تلك التدابير وغيرها من تدابير بناء الثقة ستنعش آفاق إحياء المفاوضات في سياق خارطة الطريق. ولكن مع الأسف، لم يحرز أي تقدم في هذا المجال، لا مباشرة بعد الانسحاب ولا في الأشهر التي تلته. بل بالعكس، ازداد العنف وتردت الحالة في غزة إلى مستويات لم تعهدها من قبل. ويساورنا القلق أيضا من توسع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية واستمرار بناء جدار عازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إلا أن ما بلغنا من اتفاق تم التوصل إليه بين رئيس فلسطين محمود عباس ورئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت على إقرار وقف مشترك لإطلاق النار في غزة هو تطور نرحب به. ونرجو أن يتقيد الطرفان بالتزاماتهما وأن يمتنعا عن أي عمل من شأنه أن يلقي بظله على آفاق السلام في المنطقة.

إننا نؤيد جهود المجموعة الرباعية، المبذولة للعودة إلى طاولة المفاوضات بين الطرفين، ونشجعهما على أن يمضيا قدما في سبيل مناقشات متواصلة، للتوصل إلى تسوية دائمة لجميع ما هو موضع اهتمام من مسائل. ومن الأهمية بمكان فائق أن تحترم جميع الأطراف التزاماتها وأن تضع حدا لكل أعمال العنف. يجب بذل جهود جدية للإسراع في استئناف المفاوضات فيما بين الأطراف المعنية، بغرض التوصل إلى اتفاق نهائي للفلسطينيين وللإسرائيليين على العيش جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة، معترف بها. وإننا نحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات ملموسة وتدابير لبناء الثقة في سبيل تحقيق هذا الهدف.

السيد هوانغ شي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): إنه ليشرفني أن أتكلم باسم وفد فييت نام حول البند ١٤ من جدول الأعمال المعنون ”قضية فلسطين“.

واسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أضم صوتي إلى صوت الذين سبقوني بالكلام لأعبر عن شكرنا الصادق للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/61/355. ويشكر وفدنا أيضا رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريره الوارد في الوثيقة A/61/35. ويؤيد وفدي كل التأييد البيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

إن حل قضية فلسطين هو المدخل الأساسي إلى سلام دائم في الشرق الأوسط. وما فتئت هذه القضية تشكل محور تركيز الأمم المتحدة، فضلا عن المجتمع الدولي، لعقود كثيرة. ومن المؤسف أن قضية فلسطين لا تزال بلا حل، كما لا يزال الشعب الفلسطيني محروما من حقوقه غير القابلة للتصرف، التي تشمل حق تقرير المصير، وحق الاستقلال والسيادة علاوة على حق العودة إلى الوطن.

ومن المثبط للهمم فعلا أن نرى تصعيد العنف في المنطقة. وقد اتسم عام ٢٠٠٦ بترد مطرد للحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وتقلقنا بصورة خاصة عمليات الاجتياح الإسرائيلية لغزة في الأشهر الأخيرة وما كان لها من آثار هدامة على الشعب الفلسطيني. وقد صدمنا على نحو خاص بقتل القوات العسكرية الإسرائيلية الغاشم للنساء والأطفال في بيت حانون، يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ذلك العمل من أعمال العنف يستحق الاستنكار، مهما كانت ظروف ارتكابه. وفي هذا الصدد، نرحب بقراري الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بإيفاد بعثتي تقصي الحقائق، للتحقيق في الحادثة. ويجب على إسرائيل، في رأينا، أن تبذل قصارى الجهد للتعاون مع البعثتين، لإنصاف الضحايا بإقامة العدل.

يضم وفدنا صوته إلى أصوات وفود كثيرة لدعوة إسرائيل إلى وضع حد فوري لعملياتها العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونؤيد كل التأييد البيان الوارد في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، القائل إن إسرائيل، الدولة المحتلة، ملزمة بصورة قطعية باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وفي سبيل تسهيل الحوار بين الطرفين المتحاربين وتمهيد الطريق لمفاوضات مثمرة، يتحتم على إسرائيل أن توقف عمليات اجتياحها غزة وأن تكف عن العمليات العسكرية الهجومية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تسحب قواتها إلى مواقعها الأصلية خارج غزة، وأن تفرج فورا وبصورة غير مشروطة عن كل الوزراء والبرلمانيين المساجين، فضلا عن غيرهم من الأسرى الفلسطينيين. ويقع أيضا، من جهة ثانية، على عاتق السلطة الفلسطينية أن تتخذ خطوات فعلية لوضع حد للعنف، بما في ذلك إطلاق الصواريخ إلى داخل الأراضي الإسرائيلية.

ويدعو وفدنا إسرائيل إلى إلغاء جميع أنشطة توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، فضلا عن وقف أعمال إنجاز بناء الجدار على أرض فلسطينية. ونود أن نكرر تأكيدنا أن بناء المستوطنات والجدار الذي أقامته إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، عمل مناف للقانون الدولي وللقرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة، فضلا عن أحكام خارطة الطريق. ويرحب وفدنا بتوقيع وثيقة الوفاق الوطني من قبل المنظمات السياسية الفلسطينية الهامة وقرار تشكيل حكومة وحدة وطنية. وفي نفس الوقت، نعتقد اعتقادا راسخا أن على المجتمع الدولي أن يركز على تدابير عملية، هامة، لإشراك جميع الأطراف دعما لأهم جهود السلام الدولية، بما يشمل مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

وأخيرا، نود أن نبرز أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين إلا بحل عن طريق التفاوض، بإقامة دولتين: إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب، ضمن حدود آمنة، معترف بها، وفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

ويرغب وفدي في أن يكرر تأكيد دعم بلدي حكومة وشعبا بصورة مطردة لقضية الشعب الفلسطيني العادلة، في كفاحه البطولي، الذي لا يكل، في سبيل الاستقلال والسيادة، وإقامة الدولة. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تأييدنا الشديد لما تبذله الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية من جهود لا تعرف الكلل، في المضي قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط. وإننا نؤمن إيمانا وطيدا بأن السلام سيسود المنطقة في نهاية المطاف.

السيد أوغروسينو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أضم صوتي إلى البيان الذي أدلت به أمس ممثلة كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

قبل أسبوعين اجتمعت الجمعية العامة هنا في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة للنظر في الأوضاع في فلسطين نتيجة لفشل مجلس الأمن المؤسف في اعتماد قرار ردا على الهجوم العنيف الجديد الذي شنته القوات الإسرائيلية على غزة، والذي ذهب ضحيته ٨٢ فلسطينيا قُتلوا خلال أسبوع. وكان من بينهم ١٩ قتيلا، أغلبهم من النساء والأطفال، سقطوا صرعى هجوم واحد سريع على بيت حانون.

وبالرغم من هذا العنف والرعب الأحمق، الذي أدانه العالم بأسره، ما زال المجلس عاجزا عن القيام بالعمل اللائق والصحيح، ولذا نعرب عن أسفنا العميق لهذا الموقف.

إن وفدي سعيد لقيام هذه الجمعية، في دورتها الاستثنائية العاشرة المستأنفة، بما كان متوقعا منها. ففي قرارها دإط-١٠/١٦، أعربت عن بالغ استيائها من الأعمال العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، وحثت إسرائيل على سحب قواتها فورا. ودعت الجمعية العامة كذلك إلى الوقف الفوري للعمليات العسكرية التي تعرّض للخطر السكان المدنيين في فلسطين وجميع أعمال العنف الأخرى من تخريب وتدمير بين الجانبين، وأيضا إرسال بعثة إلى بيت حانون لتقصي الحقائق.

ونذكّر بأن مجلس حقوق الإنسان قد عقد في أوائل هذا الشهر دورة استثنائية لاستعراض هذا الحدث المأساوي. وكانت تلك الدورة الاستثنائية الثالثة للمجلس منذ إنشائه في شهر حزيران/يونيه – وكانت جميعها حول إسرائيل. وهذا الظهور المتواصل على جدول أعمال المجلس سببه أن السياسة العسكرية لإسرائيل لم تتغير؛ إنها تتغير فقط في الأسلوب الذي تتبعه من موقع إلى موقع ومن حادثة إلى أخرى.

ونتيجة للنزعة العسكرية لإسرائيل، أصبحت خطة السلام في الشرق الأوسط برمتها في خطر. وتستمر الحالة الإنسانية في التدهور وتوشك المنطقة على العودة إلى صراع شامل. إن هذه التطورات تقول لنا بكل قوة إن الوقت قد حان ليتخذ المجتمع الدولي المزيد من التدابير للتحرك قدما بشأن الحالة في فلسطين.

وفي هذا الصدد، يعتبر وقف إطلاق النار الذي وافق عليه الطرفان في عطلة نهاية الأسبوع فرصة إيجابية ينبغي الحفاظ عليها. ومن مسؤولية جميع الأطراف المعنية أن تستثمر هذا الزخم من أجل إحياء عملية السلام، لأن التجربة أثبتت أنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع.

وبالمثل، فإن سياسة إسرائيل الانفرادية المتمثلة في احتجاز ما تجمعه من عوائد الضرائب والجمارك الفلسطينية،

التي لا تؤدي إلا إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلا للشعب الفلسطيني، يجب إيقافها بدون تأخير. وبشأن هذه النقطة، فإننا نؤيد بالتأكيد مساعي الشعب الفلسطيني لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة من شأنها أن تمهد الطريق أمام تخفيف الوضع الإنساني المتردي الذي فرض على الفلسطينيين نتيجة ممارستهم لخيارهم الديمقراطي.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذا الزخم ويعززه وأن يسيطر على الوضع البائس في فلسطين. وينبغي أن ننظر إلى ما بعد هذه الأزمة الحالية ونركز على المسألة الأوسع، وهي مسألة تنفيذ خارطة طريق المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، وكذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونكرر أن وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا، يبقى الطريق الوحيد لإنهاء حلقة العنف في المنطقة. وسعيا إلى كفالة نهج جديد لإحياء عملية السلام، فإننا نؤيد اقتراح جامعة الدول العربية بعقد مؤتمر دولي للتوصل إلى إطار عمل شامل لتحقيق السلام الأوسع في الشرق الأوسط.

أخيرا، نعرب عن امتناننا العميق للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على ما أدته من عمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وكذلك لشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة وإدارة شؤون الإعلام على دعمها المتواصل لتعزيز الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال. ووفدي إذ يضع ذلك في الاعتبار، فإنه يسعده أن يؤيد النص المتوازن لمشاريع القرارات المطروحة علينا.

السيد يوسفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، (A/61/35)، الذي تناقشه الجمعية العامة اليوم يصف، بشكل واضح ومفصل، الإهانات اليومية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي. وإن المحاولات اليائسة للانتقاص من شأن عمل اللجنة إنما تثبت فحسب الحقائق المتعلقة بالدولة القائمة بالاحتلال والاتهامات الخطيرة الواردة في التقرير ضدها.

ويود وفدي هنا أن يؤكد من جديد ثقته في اللجنة وأن يحيي العمل الممتاز الذي تقوم به وهي تضطلع بمهمتها كي يستطيع الشعب الفلسطيني التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

إن إسرائيل، باسم الدفاع عن النفس والحرب ضد الإرهاب، لجأت إلى جميع الذرائع لتبرير هجوماتها المتكررة على السكان الفلسطينيين، واتبعت سياسة العقاب الجماعي في محاولة منها لقمع إرادة شعب بأكمله يناضل من أجل تحقيق هدفه في إنشاء دولته المستقلة والتمتع التام والكامل بسيادته ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا، ويعيش جنبا إلى جنب مع جيرانه في سلام وأمن.

إن إسرائيل، من خلال الممارسات اللاإنسانية والمهينة التي تلحق الأذى بكل شرائح السكان الفلسطينيين بصورة يومية، والتي لا ينجو منها لا النساء ولا الأطفال، ولا ممثلو الشعب الفلسطيني المنتخبون بصورة شرعية، إنما تؤكد الشك الذي يساور الرأي العام العالمي فيما يتعلق بإخلاصها في البحث عن حل سلمي عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية.

وإسرائيل، بعد سنوات من إشغال نفسها بالعمل المنهجي لإضعاف المؤسسات الفلسطينية التي أُنشئت بعد جهد جهيد، وإضعاف القدرة الضعيفة أصلا للسلطة الوطنية الفلسطينية على الحكم، وجدت هذا العام ذريعة جديدة لأخذ الأراضي الفلسطينية المحتلة برمتها رهينة، خاصة بتحويل غزة إلى سجن كبير بإغلاقها المنهجي للأراضي الفلسطينية وزيادة نقاط التفتيش الثابتة والمتحركة وبإغلاق

نقاط عبور البضائع والأشخاص وخاصة بابتزاز السلطة الفلسطينية بوقف دفع الأموال المستحقة التي تجمعها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية من الجمارك والضرائب.

وفي الحقيقة، شاءت الصدف أن الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني بشأن قيادته لم يكن كما تتمنى الدولة المحتلة، التي حاولت، منذ الانتخابات التشريعية الفلسطينية، أن تضع جميع أنواع العراقيل لإعاقة العمل الطبيعي للمؤسسات الفلسطينية، وهذه حقيقة أسهمت في تفاقم الحالة المأساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فمواصلة بناء جدار العزل بلا هوادة، بغض النظر عن فتوى محكمة العدل الدولية، وسياسة المصادرة غير الشرعية للأراضي الفلسطينية، وتوسيع المستوطنات كلها تعرّض للخطر فرص البقاء لدولة فلسطينية مستقبلية، فضلا عن إضرارها بفكرة دولتين مستقلتين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، ولو أن القادة الإسرائيليين يزعمون أنهم ملتزمون بهذا المبدأ.

وعلى المجتمع الدولي، بما فيه المجموعة الرباعية، ألا يبقى سلبيا إزاء الحالة المتدهورة إنسانيا وأمنيا، وإزاء تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب الممارسات الإسرائيلية. فالاستخدام المفرط وغير المتكافئ للقوة، الذي أوقع عددا كبيرا من الضحايا بين السكان المدنيين، والذي استُكمل بمذبحة بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، شاهد وحشي على الحاجة إلى اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته، وإجبار إسرائيل على التقيد بقواعد القانون الدولي ومبادئه، بما فيه القانون الإنساني الدولي.

الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتصل بقضية فلسطين، تتمثل في ضمانها أن هذه القضية ستُحل بجميع جوانبها وفقا للقانون الدولي. وعلى مجلس الأمن، بصورة خاصة، أن يكون أكثر نشاطا، وأن يؤدي دوره الكامل المنوط به بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصيانة السلام والأمن الدوليين، وضمان تقيد إسرائيل بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق، وتطبيقها لقرارات مجلس الأمن.

وتبقى الجزائر على اعتقادها بأن الحل السلمي لقضية فلسطين لا يمكن أن يستند إلا على أساس حل تفاوضي منسجم مع القانون الدولي، ومع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣). وإننا ندعو إلى استئناف فوري لمفاوضات تستهدف تسوية نهائية، كما جاء في خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية التي أُقرت في بيروت عام ٢٠٠٢.

ونرى أن الإجراءات الأحادية المستندة إلى ذريعة كاذبة بأنه ليس هناك شريك مفاوض يمكن تصديقه، من شأنها أن تزيد الوضع تعقيدا وتبعدنا أكثر عن فرص تسوية تفاوضية دائمة.

فترات الاضطراب التي تعكر أجواء الشرق الأوسط تؤكد أنه لا يمكن إرساء السلام والأمن في المنطقة إلا إذا كانت هناك تسوية سلمية وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، التي تشكل لب الصراع العربي – الإسرائيلي، تسوية تستند إلى مبادئ الأرض مقابل السلام، والانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري المحتل ومزارع شبعا في لبنان. ونعتقد، هنا، أن القرار غير الشرعي المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، وجميع التدابير التي تفرض سلطة إسرائيلية قانونية وإدارية على الجولان لاغية وباطلة، ونطالب الدولة المحتلة بتطبيق القانون الدولي والانسحاب من الجولان السوري المحتل وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

العدوان الإسرائيلي على لبنان خلال الصيف الماضي، مع ما رافقه من خسارة أرواح ودمار، دليل على هشاشة الحالة في المنطقة، وهو يظهر مدى عقم جميع محاولات اللجوء إلى القوة، حين تسعى إلى تطويع إرادة الشعب في التحرر من الاحتلال.

السيد مائيما (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، يؤيد وفد ليسوتو البيان الذي أدلت به ممثلة كوبا الدائمة باسم حركة عدم الانحياز.

فيما نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تود ليسوتو أن تؤكد من جديد تضامنها مع الشعب الفلسطيني، ودعمنا لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ويهنئ وفدي الأمين العام على تقريره الشامل. ونوجه تهانئنا أيضا إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرها الشامل والمفيد وتوصياتها المتبصرة.

ويتذكر وفدي أنه، في السنة الماضية، حين كانت الجمعية العامة تنظر في هذا البند من جدول الأعمال، جرت أحداث بارزة في أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، أعطتنا بصيص وعد وأملا بأن الحوار السياسي يمكن أن يُستأنف بين الأطراف المعنية. لقد بدا أنه مع إزالة المستوطنات الإسرائيلية من قطاع غزة وبعض الأجزاء الشمالية من الضفة الغربية؛ وانسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛ وفتح معبر رفح في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ – بدا أن من الممكن التوصل إلى تسوية حقيقية دائمة وسلمية للقضية الفلسطينية. ولهذا، فإن وفدي يشعر بالإحباط، لأنه فيما تناقش الجمعية العامة هذه القضية الهامة من جديد في دورتها الحالية، نجد أن الوضع العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يزال خطيرا، وقد تدهور حقا في بعض المناطق، بما فيها قطاع غزة.

من الحقائق الثابتة أن كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية مستمر منذ أمد بعيد، وأن التكلفة بالأرواح البشرية باهظة جدا. وبالتالي، فإنه من بواعث الأسف الشديد أن يكون عام ٢٠٠٦ قد شهد أعلى مستوى من الاستهانة بالقانون الإنساني الدولي التي مورست على شكل اقتحامات عسكرية واسعة وضربات جوية استهدفت السكان المدنيين الفلسطينيين، بينما المجتمع الدولي، وخاصة أولئك المكلفين بصون السلام والأمن الدوليين، ظل مشلولا أو غير مبال. ومذبحة بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ليست سوى حالة واحدة بين حالات عديدة. وإننا نناشد جميع أطراف الصراع أن تحترم وقف إطلاق النار الأخير الهش وأن تتحلى بضبط للنفس.

وفيما نقترب من الذكرى السنوية الأربعين لاحتلال الأراضي الفلسطينية، يناشد وفدي أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة أعضاء الأمم المتحدة، بأن يتناولوا هذه المسألة بحماس وتصميم متجددين، بغية وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني. كما نناشد المانحين الدوليين الذين أوقفوا برامج مساعداتهم للفلسطينيين أن يعيدوا النظر في قرارهم، وأن يتخذوا تدابير من شأنها تحسين الحالة الإنسانية، ولا يكون لها أثر عقابي على السكان الفلسطينيين جميعا، بمن فيهم النساء والأطفال.

وعلى صعيد آخر، يشجع وفدي أطراف الصراع على استئناف مفاوضات جادة من أجل تسوية حقيقية سلمية دائمة للقضية الفلسطينية. ويؤكد وفدي، في هذا الشأن، أنه يجب على جميع الأطراف في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أن تتقيد، بمساعدة من المجتمع الدولي، بالمبادئ ذات الصلة من القانون الدولي؛ وإن جميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بهذه القضية يجب تنفيذها. وينبغي لجميع التدابير الهادفة إلى معالجة هذه القضية أن

تعترف، أولا وقبل كل شيء، بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وخاصة حقه في تقرير المصير.

ونضم صوتنا إلى المتكلمين السابقين الذين أكدوا أن خارطة طريق المجموعة الرباعية لا تزال الطريق الوحيد للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. كما نتفق في الرأي مع المتكلمين الذين أعربوا عن دعمهم للرؤية المتمثلة في دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. وفوق كل شيء، يرى وفدي أن انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، هو بمثابة حجر الزاوية للوصول بقضية فلسطين إلى تسوية سلمية نهائية حقيقية ومستدامة.

السيد باعمر (عُمان): يسرني باسم وفد سلطنة عُمان أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير إلى سعادة السفير بول باجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على تقريره الوافي الوارد بالوثيقة A/61/35. ولا يفوتني هنا أن أثمن الجهود التي يبذلها مع أعضاء اللجنة الآخرين لنصرة قضية الشعب الفلسطيني. كما نشكره على بيانه الشامل حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لا يوجد مجال للشك في أن اجتماعنا هذا يكتسي أهمية خاصة في شأن قضية طال أمد حلها من قبل المجتمع الدولي، خاصة وأن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة يزداد سوءا يوما بعد يوم ولا يمكن له أن يستمر على هذا النحو. فخمسون عاما ونيف من القتل والتشريد وتدمير البنى التحتية لم تثن الشعب الفلسطيني الأبي عن المطالبة بحقوقه المشروعة والمتمثلة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

صادف يوم أمس الذكرى الـ ٢٩ لليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي جسد ومنذ عام ١٩٧٧ وقفة دولية رائعة مع نضال الشعب الفلسطيني في سعيه الحثيث لنيل حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف. وبمناسبة هذا اليوم العالمي تجدد سلطنة عمان حكومة وشعبا تضامنها ومساندتها للشعب الفلسطيني الشقيق حتى يحقق كافة تطلعاته المشروعة في إزالة الاحتلال لوطنه وتقرير مصيره.

كما صادف يوم أمس أيضا، الذكرى الـ ٥٩ لإصدار الأمم المتحدة القرار رقم ١٨١ (د-٢)، القاضي بتقسيم أرض فلسطين إلى دولتين في العام ١٩٤٧ إحداهما رأت النور ألا وهي إسرائيل، والأخرى لم تر النور حتى هذه اللحظة ألا وهي دولة فلسطين، التي ما زال شعبها محروما من ممارسة حقوقه الشرعية وسيادته الوطنية المستقلة، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير، الأمر الذي أدى إلى وجود أكثر من أربعة ملايين لاجئ فلسطيني يعانون من ويلات الغربة والحرمان والشتات.

إن تطلعات الشعب الفلسطيني كانت ولا تزال متجهة إلى هذا المنبر الدولي لحمايته من الممارسات الإسرائيلية المتكررة بحقه، والتي فاقت كل التصورات، والتي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ موقفا حازما وجادا أمامها بتوجيه رسالة واضحة، لا لبس فيها، تطالب إسرائيل بالكف عن تلك الممارسات وتدعوها إلى الدخول في مفاوضات حقيقية تُفضي إلى إرساء دعائم الأمن والاستقرار على أساس مرجعية عملية السلام، وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

إن خيار السلام يقتضي وجود إرادة سياسية من قبل كافة الأطراف للدخول في استحقاقات سلام حقيقي يقوم

على العدل والإنصاف؛ فالسلام لا يتأتى عبر القتل والعنف وممارسة شتى صنوف الإرهاب بحق شعب أعزل أوكل أمره على الله ومن ثم إلى المجتمع الدولي لمساعدته على نيل حقوقه. إن السلام خيار استراتيجي يعبر عن بعد نظر للدخول في شراكة حقيقية هدفها إنهاء العنف والاعتراف بحق الطرف الآخر في العيش بسلام.

لقد استبشر العالم خيرا حينما قررت الأطراف المعنية الدخول في عملية سلام انطلقت من مدريد تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وتكللت، بالفعل، بالتوقيع على اتفاق أوسلو بين القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية، واتفاقات أخرى لاحقة. إلا أن تلك الآمال تبخرت بمجرد تراجع أحد الأطراف عن التزاماته ورغبته في اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية والقمع كوسيلة لحل النزاعات.

إن حكومة سلطنة عُمان كانت ولا تزال من أوائل الدول التي رحبت بعملية السلام واعتبرتها المدخل الطبيعي والحضاري لتسوية الخلافات عبر الحوار والتفاوض. ومن هذا المنطلق فإننا ندعو الأطراف المعنية والراعية لعملية السلام إلى القيام بدور فعال لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، وذلك نظرا لخطورة الوضع في المنطقة والتأزمات التي تشهدها في هذه المرحلة من الزمن، والتي يُتطلب معها قيام مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته، وكذلك اللجنة الرباعية، من خلال الاستجابة لمبادرة جامعة الدول العربية الأخيرة، التي تدعو إلى عقد مؤتمر سلام تحضره الأطراف العربية وإسرائيل والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي على كافة المسارات، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، لتكون ثمار هذا المؤتمر تنفيذ الرؤية بإقامة دولة فلسطينية جنبا إلى جن إسرائيل ضمن حدود معترف بها دوليا، الرؤية التي أكدت عليها القرارات ذات الصلة والاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية وخارطة اطريق ومبادرة السلام العربية.

وفي هذا الإطار، فإننا نرحب باتفاق الهدنة الذي أعلن عنه مؤخرا في قطاع غزة بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت. وقد يكون هذا الاتفاق بداية جيدة لإحياء عملية السلام من جديد وعاملا مساعدا لمجلس الأمن والأطراف المعنية للقيام بدور أكثر فاعلية لإعادة الروح لكافة مسارات السلام العربية الإسرائيلية التي تتضمن المسار الفلسطيني والسوري المتمثل في مرتفعات الجولان واللبناني المتمثل في مزارع شبعا.

في الختام، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود السلام في الشرق الأوسط، وهو أمر لا يمكن تحقيقه سوى من خلال الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولته المستقلة والعيش بسلام في دولة ذات سيادة معترف بها دوليا. كما ندعو إلى قيام المجتمع الدولي بمواصلة دعمه للشعب الفلسطيني ولوكالات ولجان الأمم المتحدة المعنية بتحقيق العدالة للقضية الفلسطينية.

السيد مكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): لقد كانت كندا ولا تزال ملتزمة التزاما كاملا بالتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ونحن نؤيد حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة، غير معرضة لخطر العنف والصراع والإرهاب. ونؤيد التوصل إلى حل تفاوضي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بمقومات البقاء وديمقراطية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع جيرانها.

وهكذا فإن كندا تشعر بخيبة بالغة بسبب التردي المشهود في الحالة الأمنية والإنسانية وما أعقب ذلك من ضحايا بشرية تدعو إلى الأسى في المنطقة، على مدى العام

الماضي. يجب أن تتغيّر ديناميات المنطقة. ويجب على الجميع أن يحترموا القانون الدولي.

لا بد للسلطة الفلسطينية ولإسرائيل من اتخاذ خطوات فورية لإحلال السلام والاستقرار والأمن لشعبيهما. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تتخذ تدابير لمعالجة دواعي قلق إسرائيل الأمنية بالسيطرة على العنف الإرهابي ومنعه. ومع أن لإسرائيل حق الدفاع عن نفسها، فيجب عليها أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس تجنبا لإيقاع إصابات في صفوف المدنيين الأبرياء والإضرار بالبنية التحتية المدنية.

ويتوقف حل هذه الأزمة على وضع حد للإرهاب والعنف. إنه يتوقف على قبول حكومة السلطة الفلسطينية بحق إسرائيل الأساسي في الوجود وبالاتفاقات التي سبق توقيعها؛ وهو يتوقف على الكف عن إطلاق صواريخ القسام على مدن إسرائيل، وعلى إعادة العريف الإسرائيلي إلى أسرته في إسرائيل؛ وهو يتوقف على إقرار حكومة إسرائيل بواجباتها والقيام بها بموجب القانون الدولي لتجنب إيذاء السكان المدنيين الفلسطينيين والإضرار بالبنية التحتية المدنية. وهو رهن بامتناع إسرائيل عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تسيء إلى نتيجة مفاوضات الحل النهائي بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالمستوطنات.

ويجب على المجتمع الدولي، وعلى المجموعة الرباعية في المقام الأول، أن يبذلا قصارى جهدهما للتشجيع على تجدد الحوار السياسي والعودة إلى المفاوضات. ويجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أيضا أن تضطلع بدور بناء بقدر أكبر دعما لجهود السلام في الشرق الأوسط، إذا أردنا أن نحقق الأمن والاستقرار في المنطقة على المدى البعيد.

إن وكالات الأمم المتحدة تسهم إسهاما هاما بصورة خاصة في التنمية والمساعدة الإنسانية في المنطقة، وهي بحاجة إلى دعمنا باستمرار. غير أن كندا لا ترى أن كل الأعمال التي تتم في نطاق الأمم المتحدة تسهم في حل هذا الصراع. فنادرا ما تتمخض القرارات الخاصة بالشرق الأوسط، المعروضة على الجمعية مثلا، عن فائدة لتحقيق الهدف الذي نسعى إليه جميعا: السلام في الشرق الأوسط. ونحن نؤمن، بأننا كدول أعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي أن نتصرف بأقصى درجات المسؤولية في عملنا في الجمعية العامة وفي غيرها من أجهزة منظومة الأمم المتحدة. وقد انتقدت كندا بعض القرارات بسبب أسلوبها المثير للعواطف وللشقاق، ولن نؤيد قرارات تستخدم لغة انفعالية واستفزازية، بدلا من بيان الوقائع مجردة.

(تكلم بالفرنسية):

إننا نؤمن بأن الطريق الوحيد لإحلال السلام يكمن في المطاف الأخير في تسوية تتم بالتفاوض. ويجب على كلا الطرفين أن يوافقا يوما ما على الجلوس إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق على الحل النهائي. وهذا الاتفاق يجب أن يعترف بإسرائيل جارة شرعية ويجب أن يكفل أمن ذلك البلد وسلامة أراضيه على المدى البعيد. وهذا الاتفاق يجب أيضا أن يعطي الفلسطينيين دولة مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء، عملا بحقهم في تقرير المصير.

لا شك في أن لا بديل يحلّ محلّ جهود الطرفين بالذات، بما يشمل تصميمهما على العمل وعلى أن تمضي إرادتهما السياسية قُدما. غير أن بإمكان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تمثلها هنا، بل يجب عليها أن تولّد الزخم وأن تستحدث الإطار والمنطلقات السياسية اللازمة لتسوية الصراع وإحلال سلام دائم.

وكندا ترحب بكثير من الارتياح بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت. ونثني عليهما على حسن قيادتهما ونؤكد من جديد

تأييدنا لحل بالتفاوض على أساس قيام دولتين. وتعزيزا للآمال في السلام، يجب أن يتلو هذه الخطوة الأولى الهامة إجراءات حاسمة يتخذها كلا الطرفين.

السيد ملهوترا (الهند) (تكلم بالانكليزية): شكرا، سيدتي الرئيسة، على تخصيص وقت كاف في جدول أعمالنا لمناقشة موضوعها يستأثر باهتمام المجتمع الدولي إلى حد لا يبلغه إلا قليل من المسائل الأخرى، ألا وهو قضية فلسطين، التي تندرج، كما هي، في سياق أوسع، هو سياق الحالة في الشرق الأوسط.

لقد استمعنا باهتمام إلى المتكلمين السابقين الكثر. والمنظور القائم الذي اكتنف معظم البيانات يثير العجب على نحو خاص. ونفس النظرة المتشائمة العامة تتجلى في تقرير اللجنة المعنية بممارسة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف (A/61/35) وفي تقرير الأمين العام الصادر في أيلول/سبتمبر من هذا العام عن قضية فلسطين (A/61/355). ومما يؤسف له أننا ما زلنا بعيدين، رغم النظر المتكرر والتفصيلي في هذه القضية، وفي هذا المحفل وغيره داخل المقر عن الحل أكثر مما كنا العام الماضي.

لقد كانت أحداث الأشهر القليلة الماضية مدعاة أسى بالغ لجميع المعنيين، لأنها تندرج في السياق المأسوي لأزمة إنسانية تتفاقم، ولاقتصاد فلسطيني ينهار، ولانعدام الحوار ولتصاعد حلقة مفرغة من الهجمات وعمليات الثأر والهجمات المضادة. إن لذلك كله تأثيرا مباشرا، بعيد المدى في حياة الناس ونفسياتهم، فضلا عن البنية التحتية للحياة اليومية في المنطقة برمتها. وليس هناك من تبرير يجعل هذه التطورات مستساغة، بصرف النظر عما إذا كان الضحايا إسرائيليين أو فلسطينيين. والملابسات الراهنة لا تحد من إمكانية الحوار البناء وحسب، بل إنها تقلص أيضا إمكانية بذل أي جهود حقيقية للمضي قدما في سبيل حل في المستقبل المنظور.

لن يفشل العنف واستخدام القوة في التوصل إلى حل دائم وحسب، بل قد تُرجأ بسببهما أية خطوات في سبيل الحل، ناهيك عن أنهما يُهيئان ظروفا تزيد من تأزم الحالة. ومع أن هناك حقيقة قيلت مرارا، من قبل، وبصيّغ بليغة كثيرة، فهذه الحقيقة المحورية تحتمل التكرار، وهي: لا يمكن أن يؤدي إلى حل عادل ومنصف ودائم وجدير بالثقة لهذه المشكلة المربكة إلا حوار هام وصادق موجه صوب النتائج – لا جلسة تبادل اتهامات تقوم على توجيه اللوم، بل حوار تطلعي مخلص.

وإنما كانت الهند، في ذلك السياق، تحث باطراد على استئناف حوار مباشر، وجها لوجه للأطراف الرئيسية على أساس مبادئ المجموعة الرباعية. ولا نزال أيضا على اقتناع بأن خارطة الطريق، التي أقرت بقرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣)، تبقى إطارا مرجعيا صالحا لتسوية في نهاية المطاف، بالرغم من أن الموعد المستهدف المرتقب أصلا للتسوية قد انقضى في العام الماضي.

وفي سبيل ذلك، نحن مع الأكثرية الساحقة للبلدان التي ما فتئت تؤكد التزامها بحل تفاوضي على أساس قيام دولتين، يرتضيه الطرفان الرئيسيان، ومن شأنه أن يتمخض عن قيام دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء، حسنة الجوار، سيدة ومستقلة، تتواجد إلى جانب إسرائيل بأمن وسلام. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى أن تنظر جميع الأطراف في اتباع طرق مبتكرة لتنفيذ خارطة الطريق تنفيذا كاملا، مما سيفضي، بدون تأخر، إلى حل لهذا الصراع عادل منصف لا عيب فيه، يرضي به الطرفان، ويقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة به، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن.

ولا يمكننا إلا أن نشعر ببالغ القلق لما يكلفه هذا الصراع من تكاليف إنسانية باهظة، تحجبها أحيانا عناوين كبرى أبشع يخلقها العنف. وتترتب على دوامة الفوضى آثار بعيدة المدى في استقرار المنطقة برمتها. وإننا نكرر دعوتنا إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين ظروف معيشة الشعب الفلسطيني. فوطأة الاقتصاد الآخذ بالانهيار، التي أوضحها تقرير الأمين العام، تحمل بذور كارثة إنسانية مأسوية، في طور المخاض. إنها مسؤوليتنا الجماعية أن نتلافى هذه الكارثة مهما كلف الأمر.

وختاما، نود أن نعرب مرة أخرى عن أملنا الصادق في أن تستأنف المجموعة الرباعية وجميع دول المنطقة جهودها لترع فتيل الحالة وأن تتخذ خطوات استبقاية لتحاشي أزمة إنسانية تبدو حتمية في غياب تلك الخطوات. ونؤمن أيضا بأن هدفنا العام يجب أن يكون المضي قُدما بالحوار – ولو لم يكن ذلك إلا بتهيئة بيئة مؤاتية لقيام الأطراف الرئيسية باستئنافه.

وكما قال المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، في الأسبوع الماضي، لا يمكن إلا للفلسطينيين أن يُقنعوا إسرائيل بأن باستطاعتهم أن يكونوا جيران سلام؛ ولا يمكن إلا لإسرائيل أن تقنع الفلسطينيين بأن في المتناول حلا بقيام دولتين، وأنه يمكن العمل في سبيله. أما نحن، فيجب أن نعمل لكي يحصل ذلك في أقصر وقت ممكن.

السيد غوميز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يعلن وفد بلادي في البداية تأييده للبيان الذي ألقته أمس ممثلة كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

وإننا نرحب بتقرير اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، التي ندعم عملها. وتود جمهورية فنزويلا البوليفارية الإعراب عن قلقها إزاء وضع السكّان المدنيين العزّل تماما، وخاصة النساء والأطفال والشيوخ، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نظرا لكونهم عاجزين عن ممارسة حقوقهم الإنسانية بحرية، كما جاء في إعلان كاراكاس الصادر عن اللجنة في اجتماع عقد في فنزويلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ونكرر أيضا تأكيد دعمنا القوي للإدانة التي وجهّها مجلس حقوق الإنسان في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن مقتل مدنيين فلسطينيين في بيت حانون وغزة. ولمشروع قرار المجلس نفسه A/HRC/S-2/L.1، الذي يدين الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان، الذي ترتكبه في لبنان النخبة العسكرية التي ترأس حكومة إسرائيل. ونطالب باحترام اتفاقية جنيف الرابعة المبرمة في عام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين المبرمين في عام ١٩٧٧ والمتصلين بحماية ضحايا الصراعات المسلحة.

ونحن ندعم توصية المقرر الخاص، فيليب ألستون، كما وردت في تقريره عن الوضع في جميع أرجاء العالم فيما يتصل بالإعدامات الخارجة عن نطاق القضاء أو بدون محاكمة أو التعسفية (A/61/311). فهو يذكر في الفقرة ٦٦:

”إن إجراء تحقيق واف منهجي في جميع أعمال القتل التي وقعت في غزة ولبنان وشمال إسرائيل منذ بداية حزيران/يونيه ٢٠٠٦ هو أمر لا بد منه“.

ويظل الوضع في الشرق الأوسط أحد أبرز الواجبات الأخلاقية للمجتمع الدولي، وخاصة هذه المنظمة التي ظهرت إلى الوجود مع ولاية ضمان السلام والأمن الدوليين وتنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فضلا عن القواعد التي تحكم التعايش فيما بين أسرة الأمم.

قبل بضعة أيام، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما عجز مجلس الأمن عن اتخاذ إجراء بسبب استخدام الولايات

المتحدة لحق النقض، تحتم على الجمعية العامة أن تضطلع بمسؤولياتها في مجال السلام والأمن الدوليين، فاستأنفت دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة لتعالج مسألة الأعمال الإسرائيلية غير الشرعية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولتعتمد القرار دإ ط - ١٠/١٦. ونحن نحث على التنفيذ الكامل لجميع التدابير الواردة في ذلك القرار.

لقد ناضل بلدنا دائما للوصول إلى حل نهائي لقضية فلسطين بهدف تحقيق سلام مستقر ودائم في الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، دعمنا جميع الاتفاقات بين الأطراف سعيا إلى تسوية تفاوضية وسلمية. وفي هذا المضمار، نرى أن من الضروري أن يكون الشعب الفلسطيني قادرا على التمتع الكامل بحقوقه الأساسية. وإننا نؤيد قضيته كما أيّدنا في الماضي قضية ضحايا البربرية النازية.

وترفض فنزويلا استخدام العنف أداة لتسوية الصراعات. فالدفاع المشروع عن النفس وتناسب الرد ليسا مفهومين شرعيين متناقضين. فالمفهوم الأول هو بمثابة المبرر، والثاني عنصر من عناصر التبرير. ولا يمكن أن يكون هناك دفاع مشروع عن النفس بدون تناسب، لأنه إذا مورست قوة مفرطة في الإجراء الدفاعي، فإن استخدام القوة يصبح غير مشروع ويتحوّل إلى عدوان غير مرتبط بأي حدث سابق. ونحن مقتنعون بأن صون السلم والأمن الدوليين يقوم على حقيقة أن العلاقات فيما بين الدول - بغض النظر عن اختلافاتها الإيديولوجية أو الثقافية أو السياسية - ينبغي أن تكون محكومة بالتقيد الصارم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي، بما في ذلك مبدأ التعايش السلمي فيما بين الدول.

ويكرّر وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية تأكيد كون الحق في الحياة حقا مطلقا غير قابل للتصرف، وأن هذه المنظمة يجب أن تحترمه وتدافع عنه. وعلينا جميعا، بغض النظر عن العرق أو الدين أو المعتقدات السياسية، أن نضمن ونرصد احترام معايير القانون الدولي دفاعا عن الحق في الحياة للفلسطينيين، والإسرائيليين، واللبنانيين، والبوذيين، والسيخ، والمسيحيين، واليهود، والمسلمين، والهندوس والملحدين - جميع سكان المعمورة - لأنه لم يكن من قبيل المصادفة أو انتهاز الفرص أننا وقعنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ونأمل لهذه الموافقة الساحقة من الجمعية العامة اليوم على مشاريع القرارات المقدمة حول قضية فلسطين أن توجّه من جديد برسالة واضحة بشأن الحاجة إلى احترام حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق - الحقوق التي انتهكت مرارا وتكرارا، في مخالفة للقرارات المعتمدة من جانب الأجهزة المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة حول هذه القضية، وخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (٢٠٠٢)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): شهدنا مؤخرا تطورات في الشرق الأوسط تبعث على التفاؤل المشوب بالحذر. فقد تشجعنا بالعلم بوقف إطلاق النار الأخير في غزة. وإننا ندين المتطرفين الذين يحاولون تقويضه بمواصلة إطلاق صواريخ القسّام إلى داخل الأراضي الإسرائيلية، ونثني على الحكومة الإسرائيلية لأنها لم ترد على تلك الاستفزازات. فضبط النفس وحسن النية اللذان أبدتهما الحكومة الإسرائيلية هامان جدا. وإننا نحيي حقيقة ما يبدو أنه تعاون ميداني بناء بين جيش الدفاع الإسرائيلي والوحدات الأمنية الفلسطينية لتثبيت وقف إطلاق النار.

وتقع على عاتق الأطراف مسؤولية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكسر دورة العنف. ونتوقع من تلك الأطراف أن نستكشف جميع السبل الممكنة لتوسيع نطاق وقف إطلاق النار إلى الضفة الغربية. ويجب على الأطراف

أيضا أن تأخذ في اعتبارها أنه ليس هناك صراع فوق القانون الدولي، وأن أمن ومحنة المدنيين في كلا الجانبين يجب أن يعاملا بالتساوي. ولكن بعد هذا القول، تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل كدولة احتلال، تتحمل مسؤولية خاصة. فالسكان المدنيون الفلسطينيون يدفعون ثمنا باهظا في الوقت الحاضر، وعلى إسرائيل واجب معالجة هذه المسألة بقدر كاف.

ونرحب أيضا بالأخبار التي تفيد بأن من المأمول الإفراج عن العريف جلعاد شليط قريبا. ونأمل من رئيس الوزراء أولمرت أن ينفذ تصريحاته الأخيرة بأن إسرائيل ستطلق سراح عدد من السجناء الفلسطينيين كبادرة حسن نية، واسمحوا لي في هذا الشأن أن أؤكد تحديدا ضرورة الإفراج الفوري عن ٣٦ عضوا من البرلمان الفلسطيني والحكومة الفلسطينية، الذين تحتجزهم إسرائيل حاليا. فمن غير المقبول مطلقا أن يسجن ممثلون منتخبون للشعب الفلسطيني. وينبغي الإفراج عنهم بدون إبطاء، بغض النظر عن التطورات الأخرى.

ونتطلع بأمل إلى الإتمام الناجح للجهود الرامية إلى تشكيل حكومة ائتلاف وطني في الجانب الفلسطيني ونحن ندعم كليا مساعي الرئيس عباس لبلوغ تلك الغاية. فهو يحظى بمشروعية فلسطينية ودولية على السواء، ويحرص على التشبث بالمعايير الأساسية للعلاقات الدولية. كما أنه يؤكد أن البرنامج السياسي لأية حكومة فلسطينية يجب أن تنعكس فيه المبادئ الثلاثة التي حددتها المجموعة الرباعية: القبول بالاتفاقات السابقة، ونبذ العنف والإرهاب، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وإذا نجح الرئيس عباس في تشكيل حكومة فلسطينية، فينبغي لنا ألا نتباطأ في الاستجابة، بل علينا أن نكون مستعدين لاستئناف المساعدة الدولية والعمل مع الحكومة الجديدة.

إن النرويج، بصفتها رئيسة لجنة الاتصال المخصصة، مستعدة لتعزيز الجهد الدولي بتقديم دعم مالي لإدارة فلسطينية جديدة. وإننا نتطلع إلى تعاون مثمر مع الدول المانحة الأخرى والمؤسسات الدولية فضلا عن أطراف هذه المسألة.

ومن المهم أن يلمس الشعب الفلسطيني أثرا فوريا، وأن يوضع حد للأذى اللاحق بالمدنيين الأبرياء على أوسع نطاق ممكن. والتدبير الوحيد الأكثر أهمية لتطبيع الوضع للفلسطينيين قد يكون إلغاء نظام الإغلاقات. لذا، تحث النرويج إسرائيل على رفع الإغلاقات والسماح بعمليات الاستيراد والتصدير، والسماح للناس بالتنقل بحرية قدر الإمكان عبر مراكز الدخول والخروج.

ومع أن النرويج تعترف بالمخاوف الأمنية لإسرائيل، فإننا لا يمكننا أن نقبل ببناء جدار الفصل على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية. كما لا يمكننا أن نقبل أنشطة البناء المتواصلة في المستوطنات الإسرائيلية هناك. وبناء الجدار والبناء في المستوطنات واستحداث شبكة طرق منفصلة لتلك المستوطنات كلها تتعارض مع القانون الدولي وتخلق وقائع ميدانية معيقة لإقامة دولة فلسطينية متاخمة وقابلة للحياة، وبالتالي لحل سلمي للصراع، ويتحتم علينا أن نؤكد بقوة أنه يجب ألا يسمح لأي من تدابير إسرائيل الأحادية بالمساس بحل نهائي للمسائل التي لا تزال حتى الآن بدون حل.

هدفنا هو دولتان تتوفر لهما مقومات الحياة، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن ضمن حدود معترف بها دوليا. وعند هذا المنعطف الدقيق، يجب علينا أن نوحد قوانا ونبذل قصارى جهدنا لجعل هذه الرؤية حقيقة واقعة.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): شهدنا خلال السنة الماضية ظهور أزمة واسعة النطاق في الحالة

المتصلة بإسرائيل وفلسطين. وقد ظهرت الأزمة نتيجة المأزق السياسي الذي تلا انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني. وبسبب دائرة العنف بين إسرائيل وفلسطين الناجمة عن خطف جندي إسرائيل هو العريف جلعاد شليط. وإن تدهور الحالة السياسية والإنسانية الميدانية يظل مبعث قلق كبير.

في الأسبوع الماضي، وللمرة الأولى منذ فترة طويلة، تلقينا أخبارا إيجابية تبعث على بعض الأمل بالمستقبل لشعوب المنطقة. واليابان ترحب بالاتفاق المعلن بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بإقرار وقف متبادل لإطلاق النار في قطاع غزة. ولدينا توقعات عالية بأن يسهم وقف إطلاق النار هذا بشكل ملحوظ، في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدما. واليابان تقدر عاليا أيضا قيادة رئيس السلطة الفلسطينية عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت في تحقيق هذا الوقف لإطلاق النار. وهي تشجع الطرفين على بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق وقف إطلاق النار ليشمل الضفة الغربية.

وتكرر اليابان دعوتها كلا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لضمان بقاء وقف النار ساري المفعول. ونأمل أيضا، خاصة في هذه اللحظة الحرجة، أن يعقد اجتماع قمة بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت في أقرب وقت ممكن، بغية الاستئناف المبكر لمفاوضات السلام.

لا يمكن التغلب على الصعوبات التي يواجهها الشرق الأوسط عن طريق العنف، وإنما عن طريق بذل جهود متضافرة ومتفانية وإرادة سياسية بالسلام بين الأطراف المعنية. والحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والازدهار في المنطقة. وعلى المجتمع الدولي من جهته أن يقدم المساعدة الضرورية لإسرائيل وفلسطين لكي تحققا بأسرع وقت ممكن هدف دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان بسلام جنبا إلى جنب بتعايش وازدهار متبادل.

وتتوقع اليابان بيقين أنه من خلال الجهود المتواصلة من جانب الفلسطينيين المعنيين، سيتم تشكيل حكومة سلطة فلسطينية جديدة، تحقق السلام مع إسرائيل والأهداف السالف ذكرها. فإذا تشكلت تلك الحكومة، وأعلنت بوضوح، فور تشكيلها، هذه السياسة وهذا التوجه، فعلى المجتمع الدولي أن يقابلها بالإيجاب وبدعم جهودها.

والتدهور المتواصل في الوضع الإنساني والاقتصادي والمالي في فلسطيني يبعث على القلق العميق. ونؤكد مرة أخرى أن الاستئناف الفوري من جانب إسرائيل لتحويل عائدات الضرائب والجمارك إلى السلطة الفلسطينية، فضلا عن تخفيف القيود على التنقل، مسألتان تتسمان بأولوية قصوى.

ولا تزال اليابان منذ وقت طويل مانحة رئيسية للشعب الفلسطيني، تنفذ بثبات تعهداتها بالمساعدة، بما فيها المساعدة الإنسانية الطارئة بمبلغ ٢٥ مليون دولار في تموز/يوليه. ونود إعادة تأكيد عزمنا على مواصلة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وتعمل اليابان أيضا، مع إسرائيل وفلسطين والأردن، على ما يسمى ممر السلام والازدهار، وهو مفهوم لبناء الثقة وجعل التعايش والازدهار المتبادل حقيقة واقعة عبر تنمية وادي نهر الأردن من منظور متوسط المدى إلى آخر بعيد المدى.

والصراع الذي انفجر بين إسرائيل وحزب الله في الصيف الماضي عزز اعتقادنا بأنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بدون الاستقرار في لبنان. وإرساء هذا الاستقرار يقتضي التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، الذي يستلزم جهودا متواصلة من جانب جارته سورية. فالسلام الشامل الذي يضم كلا المسارين اللبناني

والسوري هو السبيل الوحيد إلى سلام دائم. ومن هذه الزاوية. يقع على عاتق دول المنطقة، بما فيها سورية، دور في غاية الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار هناك.

وتعتزم اليابان مواصلة الانخراط بنشاط في الجهود الدولية والإقليمية لتخفيف التوترات، واستعادة الاستقرار وإذكاء روح الثقة والتعاون المتبادلين في المنطقة، لتحقيق السلام في الشرق الأوسط أخيرا.

السيد يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أود أن أكرر الإعراب عن تضامن حكومة جمهورية إيران الإسلامية وشعبها مع الشعب الفلسطينية وحكومته في نضالهما الشجاع دفاعا عن حقوقهما غير القابلة للتصرف.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأُعرب عن تقدير وفد بلادي للأمين العام على تقاريره الزاخرة بالمعلومات، ولرئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على جهودهم الحثيثة لمعالجة الأوضاع الصعبة والشاقة للشعب الفلسطيني.

إن تقرير هذه السنة يبين من جديد الانتهاكات غير المنقطعة والمتزايدة لحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته من جانب النظام الإسرائيلي، بما يؤدي إلى تدهور الوضع إلى درجة لا تطاق لم يسبق لها مثيل. وكما يشير التقرير تواصلت، طوال الفترة المستعرضة انتهاكات حقوق الإنسان والخروقات الواسعة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي من جانب النظام الإسرائيلي بلا هوادة.

ومن مبادئ القانون الدولي الأساسية المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة عدم مشروعية الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة. ويكمن احتلال الأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان، بما يخالف المبدأ الأساسي المذكور مخالفة شديدة، في صميم الأزمات المستفحلة في الشرق الأوسط. وينجم عنه ما ترتكبه قوات الاحتلال من ممارسات غير قانونية وإجرامية، وكلها تنبع من الديناميات المتأصلة في الاحتلال.

واستمر خلال العام قيد الاستعراض الاستخدام العشوائي للقوة العسكرية، والقتل العمد والعقاب الجماعي للفلسطينيين، وهدم منازلهم وتدمير هياكلهم الأساسية، والجهود التي تبذل لخنقهم اقتصاديا، والتوسع في المستوطنات اليهودية بلا هوادة على الأراضي المحتلة، والاستهداف بعمليات الاغتيال، وكلها أمور محظورة بموجب القانون الدولي. والواقع أن التقرير يوثق ويسجل لجوء النظام الإسرائيلي على نحو متواتر إلى جميع تلك الممارسات.

ويصور التقرير الذي بين أيدينا الحملة العسكرية الإسرائيلية الوحشية في غزة طوال الصيف الماضي، التي شملت عمليات القصف الجوي والأنشطة البرية واعتقال وزراء الحكومة الفلسطينية ومشرّعيها وتدمير الهياكل الأساسية المدنية، بما فيها محطة الكهرباء الوحيدة في غزة، والطرق والجسور، وكثير غيرها من المنشآت العامة والخاصة. ونتج عن هذه الجرائم البشعة قتل ما يزيد على ٢٠٢ فلسطينيا، بينهم ٤٠ طفلا. ووفقا لما جاء بالتقرير، فقد قتل ٤٥٠ فلسطينيا وجُرح أكثر من ٥٠٠ ٢ خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٦، مما يبرز الواقع الراهن الدائم لسياسات النظام المحتل وممارساته الوحشية العنيفة والقمعية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

وفي أثناء العام قيد الاستعراض، نفذ النظام الإسرائيلي عددا من التدابير التقييدية والعقابية القاسية، من قبيل نقاط التفتيش وحظر التجول وعمليات الإغلاق، مما أضر بالفلسطينيين وأضاف بالتالي إلى معاناتهم وشدائدهم. وفي الوقت ذاته، استمرت أنشطة الاستيطان

الإسرائيلية في الأراضي المحتلة دون هوادة، وبدأ المحتلون في تشييد آلاف الوحدات السكنية في الضفة الغربية والقدس. وتسارعت عجلة تشييد الجدار العازل في الضفة الغربية أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا الصدد، أصدر النظام الإسرائيلي أوامر نزع الملكية للسماح بمد الجدار حول القدس.

ومثّلت الانتخابات الفلسطينية التي عقدت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تطورا فارقا في تاريخ المنطقة. ورغم ذلك، لم يكن رد فعل النظام الإسرائيلي وعدد من الحكومات الغربية لهذا التطور الهام غير مجد بل ومشيناً فحسب، بل ساعد على كشف الوجه الحقيقي لنوع الديمقراطية الذي تحاول بعض الجهات في الغرب فرضه على المنطقة. وبينما قام ١ ٠٠٠ مراقب دولي، من بينهم بعثات من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا، برصد مجرى الانتخابات ووصفوا العملية بأنها حرة ونزيهة، سرعان ما انطلقت الولايات المتحدة وقلة من حلفائها في حملة لإنكار نتائج الانتخابات وتقويض الحكومة الناشئة عنها وتعريض الشعب الفلسطيني لمزيد من الشدة والمعاناة مقابل إعرابه عن إرادته.

والحالة في الجولان السوري المحتل لا تختلف كثيرا عن ذلك. فهي ما برحت تشكل مصدرا آخر للتوتر في المنطقة وقد أشار الإسرائيليون حتى الآن إلى أنهم لا يأبهون بالنظر في الانسحاب من الجولان. وهم بدلا من ذلك يبذلون محاولات متكررة لتغيير الطابع الديمغرافي والقانوني للمنطقة بإقامة مستوطنات جديدة وفرض قوانينهم على المواطنين السوريين في انتهاك لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

علاوة على ذلك، لم يوقف عدوان النظام الإسرائيلي على لبنان في الصيف الماضي وهزيمة العدوان المهينة فيما بعد ذلك النظام عن الاستمرار في تهديد الشعب اللبناني والحكومة اللبنانية. فالنظام الإسرائيلي، كما أشارت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) مرارا، ما زال يحتل الأراضي اللبنانية وينتهك قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك من خلال الانتهاكات اليومية للمجال الجوي اللبناني والتحرش بقوة اليونيفيل. وسوف تخلق هذه الممارسات الخطيرة بدون شك مزيدا من القلاقل وتعمل على إثارة التوتر وتواصل زعزعة استقرار الحالة في ذلك الجزء المتفجر من المنطقة.

ومن الواضح أن تسوية المسألة الفلسطينية أمر حتمي ولا غنى عنه للتوصل إلى السلام والاستقرار على نحو شامل ودائم في الشرق الأوسط وخارجه. فلا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط عن طريق العدوان وإرهاب الدولة والتخويف والاحتلال. بل آن الأوان بعد طول انتظار لأن يتخذ المجتمع الدولي تدابير مجدية لاستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وقد أناط ميثاق الأمم المتحدة مسؤولية رهيبة بهذه الهيئة العالمية عن المساعدة على إيجاد حل عادل ودائم للأزمة، التي تشكل قلب الصراع في الشرق الأوسط.

ونرى أنه لن يتسنى تحقيق سلام دائم في فلسطين إلا من خلال استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه كاملة، بما فيها عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف.

السيد ارحيم (الجماهيرية العربية الليبية): اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن شكر وفد بلادي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الجهد الذي تبذله من أجل النهوض بمهمتها ومساعدة الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه المغتصبة.

على مدى ستة عقود من الزمن درجت الجمعية العامة على مناقشة هذا البند، وها نحن نعود اليوم لمناقشته من

جديد. ولا شك أن مجرد استمرار هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة يدل على أننا كمجتمع دولي فشلنا في القيام بمسؤولياتنا حيال الشعب الفلسطيني، وفشلنا في إحلال الأمن والسلام في المنطقة، وفشلنا في إعمال القانون الدولي.

إن تاريخ الأمم المتحدة يشهد على أنه ما من شعب لحق به الظلم، واغتصبت أراضيه، وتعرض للقهر والإرهاب مثلما حصل للشعب الفلسطيني. وما من قضية استخدمت فيها المعايير المزدوجة مثل القضية الفلسطينية. ولا نبالغ عندما نقول إن الأمم المتحدة قد أسئ استخدامها ضد الشعب الفلسطيني، فهي أقرت قيام كيان من المهاجرين فوق أراضيه، وعجزت عن تمكينه من استعادة أراضيه وإقامة دولته المستقلة، وعجزت عن حمايته من المذابح التي ترتكبها قوات الاحتلال ضده، وخضعت لمجموعة قليلة من الدول عملت على قلب المفاهيم بما يساعد في حماية قوات الاحتلال، ويجيز التنكيل والمذابح الجماعية ضد الشعب الفلسطيني.

فالفلسطيني عندما يحمل السلاح ضد الاحتلال للدفاع عن حقوقه، يصفه حماة المحتل بالإرهابي؛ وعندما يتمكن من أسر جندي من جنود الاحتلال، كان يقتنص المدنيين بسلاحه، يُطالب بإطلاق سراحه فورا؛ وعندما يقبل مرغما بالتنازل عن جزء من حقوقه، يُطلب منه المزيد من التنازل؛ وعندما يطالب بالحصول على حقوقه، يُطلب منه أولا الاعتراف بالكيان الذي أُقيم فوق أرضه.

وبالمقابل، فإن الكيان المحتل يُعامل كدولة فوق القانون. وكل ما تقوم به في الأراضي الفلسطينية، وضد الشعب الفلسطيني، يعتبره حماتها من الدول الكبرى دفاعا عن النفس، وله ما يبرره. فقصف المنازل وقتل الأطفال والنساء والشيوخ بالعشرات داخل بيوتهم، وتقطيع أواصر الأراضي الفلسطينية وتمزيق الأسر يُبرر بحجة الدفاع عن النفس والحرب ضد الإرهاب؛ وتجريف الحقول وإزالة الأشجار المثمرة يُبرر بحماية المستوطنات؛ وانتزاع الأراضي لإقامة الطرق وربط المستوطنات وهدم المنازل يُبرر بأنها بُنيت بدون تصريح من قوة الاحتلال؛ وأسر المسؤولين المنتخبين يُبرر بأنهم قادة إرهابيون، وغير ذلك من المبررات التي تصدر عن مسؤولي دول كبرى تدعي أنها تحب السلام، وتؤمن بشرعية القانون الدولي، وترغب في إقامة السلام في المنطقة، إنما هي مواقف تعمل عكس ذلك تماما.

إن مأساة الشعب الفلسطيني يعجز عنها الوصف. وإن الإرهاب الإسرائيلي في الأراضي المحتلة تجاوز كل الحدود. فمنذ عام ١٩٦٧ حتى الآن تعرض حوالى ٧٠٠ ٠٠٠ فلسطيني للسجن على يد قوات الاحتلال. وما زال أكثر من ١٠ ٠٠٠ منهم داخل السجون الإسرائيلية، ومن بينهم ٤ ٠٠٠ طفل، و ٥٠٠ امرأة، وعدد كبير من المسؤولين في السلطة الفلسطينية.

كما أن المجازر البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في ''بيت حانون'' في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ شاهد آخر على حجم الإرهاب الإسرائيلي، وحلقة أخرى في سلسلة المذابح الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، التي لا شك أن أعضاء الجمعية يتذكرون بعضها ومنها ''دير ياسين'' و ''كفر قاسم'' و ''صبرا وشاتيلا'' و ''جنين'' و ''الحرم الإبراهيمي''. لقد تحدى الإسرائيليون المجتمع الدولي وعطلوا جميع القرارات والقوانين الدولية، وارتكبوا انتهاكات يعجز عنها الوصف لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورفضوا استقبال لجان التقصي والتحقيق الدولية.

لقد حان الوقت لأن تتخلى الدول الحامية للكيان الإسرائيلي عن استخدام المعايير المزدوجة، وتفسح المجال للمجتمع الدولي لكي يتعامل مع القضية الفلسطينية، ويعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه غير القابلة

للتصرف، وهي حقه في العودة، وحقه في تقرير المصير، وحقه في إقامة دولته المستقلة فوق كامل ترابه الوطني.

إننا نتساءل عم سيكون عليه الوضع العالمي لو تم تطبيق المعايير المزدوجة، التي تنكر على الشعب الفلسطيني حقه المشروع في النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، ووصف هذا الكفاح العادل بالإرهاب، والمناضلين بالإرهابيين، وتبرير أعمال الإبادة للقوة الإسرائيلية المحتلة بالدفاع عن النفس – أكرر، ماذا لو تم تطبيقها على كفاح الشعوب الأخرى؟ إننا نتساءل ماذا لو تم تطبيق هذه المعايير على كفاح ومقاومة الشعوب الأوروبية للاحتلال أثناء الحرب العالمية الثانية، وتم تصنيف كفاحها بالإرهاب مع إعطاء الحجة للمحتل وأعمال الإبادة بالدفاع عن النفس؟ ماذا لو تم تطبيقها على نضال الشعوب الأفريقية والآسيوية وغيرها ضد الاستعمار والعنصرية؟ ماذا لو تم تصنيف الزعماء والمناضلين في هذه الدول بالإرهابيين، وتم إعطاء الحق للمستعمر والمحتل في مطاردتهم والقضاء عليهم بوصفهم إرهابيين؟ إننا نتساءل عم سيكون عليه الوضع العالمي الآن، وهل كان في مقدورنا الاجتماع في هذه القاعة كشعوب حرة ودول مستقلة؟ وهل ستكون هذه المنظمة الدولية موجودة فعلا، إذا تنكرنا لحق الشعوب العادل في النضال ضد الاحتلال والاستعمار؟

لقد أثبتت السنوات الماضية فشل جميع المساعي لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، بسبب تعنت الإسرائيليين، وتجاهلهم للقانون الدولي، وبفضل الحماية التي يتمتعون بها من بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ويسود الآن الشعور لدى أغلب أعضاء الأمم المتحدة بأن ما يسمى بعملية السلام المبنية على خارطة الطريق قد ماتت. ولم يعد هناك من أمل في الوصول إلى حل يضمن السلام الدائم إلا بالتوجه إلى تبني حل جذري يضمن حقوق الجميع. وهذا الحل أكدته ليبيا أكثر من مرة خلال اقتراحها عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، وإقامة دولة ديمقراطية على أرض فلسطين التاريخية، يعيش فيها العرب واليهود على قدم المساواة، على غرار ما جرى في جنوب أفريقيا، حيث تعايش السود والبيض بعد عقود من الصراع وإراقة الدماء.

إن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط. ولا شك أن إحدى نتائجها احتلال الجولان السوري واحتلال جزء من لبنان والعدوان عليه، واحتلال العراق وتدميره. لقد حان الوقت لأن يوحد أعضاء الأمم المتحدة جهودهم لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالجولان وإعادته إلى سوريا بدون أية شروط، وإلزام قوات الاحتلال الإسرائيلي بالانسحاب من مزارع شبعا وإعادتها إلى لبنان.

كما أننا لا ننسى أن احتلال العراق أصبح مشكلة أخرى تضاف إلى مشاكل المنطقة، وهي مشكلة مرشحة إلى التفاقم أكثر فأكثر كل يوم، وإننا نعبر عن مخاوفنا وألمنا البالغ من احتمال اندلاع حرب أهلية في هذا البلد الشقيق، وهي حقيقة لا نستطيع أن نتجاهلها، وتتحمل مسؤوليتها القوة المحتلة. وإننا نعتقد بأن كارثة العراق لن تنتهي ما دامت قوات الاحتلال فوق أراضيه، تغذي الانقسامات داخل المجتمع العراقي، وتشجع الطائفية في مؤسسات الحكم. وعلى الأمم المتحدة أن تبادر بالعمل – بالتعاون مع جامعة الدول العربية – لإيجاد حل لمشكلة العراق يضمن تمتع جميع العراقيين بالأمن والسلام، وحقوقهم الأساسية، داخل عراق موحد وديمقراطي، يتمتع بالسيادة الكاملة وخال من القوات والقواعد الأجنبية.

الرئيسة: استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ١٤ من جدول الأعمال لهذه الجلسة.

طلب ممثل الولايات المتحدة ممارسة حق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن مدة البيانات المدلى بها ممارسة لحق الرد

تقتصر على عشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن يدلي بها الأعضاء من مقاعدهم.

السيد روس (الولايات المتحدة الأمريكية): استمعنا للتو إلى الوفد الفلسطيني المراقب، وبحسب تفسيره للوضع، فإن الإجراء الوحيد المطلوب للتوصل إلى السلام المنشود هو أن تغير إسرائيل والولايات المتحدة سياساتهما.

حبذا لو كان المندوب الفلسطيني قد استخدم الوقت المتاح له لشرح الخطوات الملموسة التي بإمكان السلطات الفلسطينية أن تتخذها من أجل تنشيط الجهود الرامية إلى التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

ندرك جميعا أن كل شعوب المنطقة تعاني ، وبخاصة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، من انعدام السلام منذ أمد بعيد. وندرك أيضا أن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي يمثل تهديدا رئيسيا للأمن والسلام الدوليين منذ نصف قرن ونيف.

لهذه الأسباب، وقفت الولايات المتحدة منذ البداية، ولا تزال تقف اليوم، في طليعة الأطراف التي تسعى إلى أن تساعد الأطراف المعنية مباشرة على التوصل إلى السلام، بمؤازرة الأغلبية الساحقة من أعضاء الأسرة الدولية بصورة عامة، وأعضاء المجموعة الرباعية بصورة خاصة. إن الولايات المتحدة متمسكة وملتزمة بمواصلة هذه الجهود. وما الزيارة التي تقوم بها حاليا وزيرة خارجيتنا إلى المنطقة إلا دليل آخر على هذا الالتزام وعلى هذا التمسك.

فيما يخص الإسرائيليين والفلسطينيين، هدفنا واضح، وقد أكده الرئيس بوش في مناسبات عديدة. إننا نريد حلا مبنيا على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في ظروف متسمة بالسلام والوئام والأمن للجميع.

أما المساران المتبقيان من عملية السلام، فتبقى الولايات المتحدة ملتزمة ومتمسكة بهدف التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم، على أساس المبادئ والمرجعية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام.

الطريق إلى تحقيق هذه الأهداف تمر عبر العمل السياسي والدبلوماسي الهادئ، لا عبر الخطابات والقرارات غير المتوازنة التي تعرقل العمل المطلوب. ولهذا السبب ينعكس في المواقف التي تتخذها الولايات المتحدة في الأمم المتحدة وغيرها من المنابر والأماكن تقييمها المخلص للخطوات والنصوص المقترحة. هل سيكون من شأن هذه النصوص أو هذه الخطوات أن تيّسر أو تعسّر خلق الأجواء الملائمة للتفاوض والأجواء الملائمة للتعجيل في وضع حد لمعاناة شعوب المنطقة أجمع؟

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين، الذي يريد ممارسة حق الرد.

السيد منصور (فلسطين): أود أن أسترعي نظر المندوب الأمريكي إلى أن الموقف الفلسطيني إزاء عملية السلام معروف وواضح وضوح الشمس؛ وقد عبر عنه الرئيس محمود عباس مرارا وتكرارا، بما في ذلك يوم أمس، في اجتماعه في أريحا مع وزيرة الخارجية الأمريكية، السيدة كوندوليسا رايس. موقفنا واضح وجليّ: إننا مستعدون للدخول في مفاوضات الحل النهائي بدون شروط وفورا؛ وقد عبر عن ذلك الرئيس محمود عباس قبل الانتخابات الفلسطينية الأخيرة وبعد هذه الانتخابات، وهو يكرر هذا الموقف كل يوم.

أما فيما يتعلق بالمبادرة الفلسطينية الثانية، لوقف إطلاق النار، فقد نجح الرئيس محمود عباس في تنظيمه قبل حوالي عام ونصف مع كل الأطراف الفلسطينية، وقد خرقته إسرائيل مرارا وتكرارا؛ نجح الرئيس محمود عباس مرة ثانية في تنظيم هذا الوقف لإطلاق النار، الذي استجابت إليه

إسرائيل، والذي نعتقد بأنه، إذا تم توسيع نطاقه ليشمل الضفة الغربية أي بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، فإن ذلك يشكل خطوة باتجاه السلام، يمكن البناء عليها. فلذلك أنا أعتقد أن المندوب الأمريكي يعرف ذلك جيدا، ومواقفنا واضحة جدا، وأنا شخصيا قرأت رسالة من الرئيس محمود عباس صباح أمس، في بداية الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، حدد فيها بوضوح تام الموقف الفلسطيني الاستراتيجي بجنوحنا إلى السلام.

المشكلة ليست عندنا؛ المشكلة مع الطرف الإسرائيلي الذي لم يتقدم جديا إلى الآن باتجاه السلام. ونعرف جميعا الموقف الإسرائيلي، الذي كرر مرارا وتكرارا قبل الانتخابات الفلسطينية وبعدها، إنه لا وجود لشريك فلسطيني. ونحن نقول بل إن الشريك الفلسطيني موجود، وهذا الشريك متمثل بالشعب الفلسطيني بقيادة رئيسه محمود عباس.

وإن كانت لدى الإسرائيليين نوايا جدية، لا نوايا وخطوات تكتيكية، للتقدم نحو السلام، فالطريق معروفة والأسس معروفة؛ وهي معرّفة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي قرارات الجمعية ذات الصلة؛ وهي تنعكس كذلك في مبادرة السلام العربية وفي خطة خارطة الطريق، التي اعتمدها مجلس الأمن بالقرار ١٥١٥ (٢٠٠٣). فهذه الأسس عليها إجماع دولي. أما ما هو غير متوفر، فهو الإرادة للتقدم نحو السلام.

نحن الشعب الفلسطيني وقيادة الشعب الفلسطيني، أكثر الأطراف توقا إلى التقدم نحو السلام وإلى إحلال السلام. وما نريده من أعضاء الجمعية دائما – ونشكرهم على دعمهم الشديد في الأمم المتحدة – هو أن يساعدونا على خلق المناخ المناسب، بالضغط على الدولة الوحيدة التي لا تريد السلام، أي إسرائيل، لكي نتقدم بخطوات عملية وخطوات تفصيلية لتطبيق المشيئة الدولية والقرارات التي أشرت إليها، والتي توفر الأساس الصالح للتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، طرحت الأمة العربية جمعاء، عبر قمة بيروت في عام ٢٠٠٢، موقفا وأتاحت فرصة تاريخية، يمكن لكل الذين يريدون السلام أن يستغلوها. والموقف العربي الإجماعي الشامل يتمثل في: انسحاب إسرائيلي شامل وكامل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، لا الأرض الفلسطينية المحتلة وحسب، بل أيضا الجولان السوري المحتل وبقية الأرض اللبنانية المحتلة في الجنوب، مقابل تطبيع كامل مع إسرائيل؛ مقابل سلام كامل مع إسرائيل؛ وهذه فرصة تاريخية لكل الذين يريدون السلام أن يستغلوا هذه اللحظة، حتى يكون هناك سلام شامل وكامل بين الأطراف كافة، لا بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وحسب، بل وكل الأطراف العربية أيضا.

الرئيسة: أود إحاطة الأعضاء علما بأن مشاريع القرارات من A/61/L.31 إلى A/61/L.34، سيجري النظر فيها فور الانتهاء من مناقشة البند ١٣ من جدول الأعمال، المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“.

البند ١٣ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/61/298 و A/61/355)

مشروعا قرارين (A/61/L.35 و A/61/L.36)

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لعرض مشروعي القرارين A/61/L.35 و A/61/L.36.

السيد عبد العزيز (مصر): نجتمع اليوم لمناقشة البند ١٣ من جدول الأعمال، المعنون ”الحالة في الشرق

الأوسط''، البند الذي يتعامل مع حالة الصراع والتوتر التي تشهدها تلك المنطقة الساخنة من العالم منذ عقود طويلة، نتيجة استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية، متسببة في خلل طال أمده بمنظومة الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. لقد حان وقت التعامل معه بأكبر قدر من الجدية والاهتمام، خاصة بعد أن أكد العرب مرارا التزامهم بالسلام العادل والشامل، وعبروا عن ذلك في مبادرتهم العربية للسلام عام ٢٠٠٢، ثم خلال الجلسة الوزارية الخاصة لمجلس الأمن يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وبعد أن ثبت فشل الحلول العسكرية والحلول الأحادية الجانب، التي لم تؤد سوى إلى مزيد من العنف والدمار، على نحو ما شهدناه في لبنان وغزة، مما يستوجب تحرك المجتمع الدولي لدفع جهود استئناف المفاوضات وتحقيق التسوية العادلة والدائمة للصراع العربي الإسرائيلي.

وفي هذا الإطار، وتعبيرا عن رفض المجتمع الدولي لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي، تعتمد الجمعية العامة في مثل هذا الوقت من كل عام، في إطار بند ''الحالة في الشرق الأوسط''، قرارين على قدر كبير من الأهمية: الأول يتعلق بمدينة القدس، المدينة التي أكدت كل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، مرارا وتكرارا، ضرورة الحفاظ على وضعيتها الخاصة وعلى عدم مشروعية أي إجراءات اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتغيير هذه الوضعية قبل انتهاء مفاوضات الحل النهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. أما القرار الثاني، فيتعلق بالجولان السوري المحتل، ويأتي تأكيدا لإرادة المجتمع الدولي وتعبيرا عن تصميمه على إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي السورية بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من هضبة الجولان حتى حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ومما لا شك فيه، أن تحقيق حل الدولتين وتحديث خارطة الطريق حتى تتضمن سبل تنفيذ ذلك، وفق خطوات وبرنامج زمني محدد يأخذ في الحسبان مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ وجميع المرجعيات الأخرى ذات الصلة، يمكن أن يوفر عاملا مساعدا لتحقيق التسوية، إذ أن انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس ومزارع شبعا وهضبة الجولان سيسمح بتحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط، في إطار يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود ١٩٦٧ وقيام علاقات طبيعية بين دول المنطقة كافة.

إلا أن تحقيق ما تقدم يرتبط، في جانب كبير منه، بمدى التزام إسرائيل بتحقيق التسوية لأنها يتعين عليها وقف ما تنفذه من سياسات وممارسات تضر بعملية السلام وإظهار حسن النوايا على كل المسارات، من خلال وقف عمليات القتل المتعمد وسياسات الحصار واستهداف المدنيين والإفراج عن الأسرى، فضلا عن تحسين الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وتعزيز جهود بناء الثقة.

وفي هذا الإطار، نجدد ترحيبنا باتفاق الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على وقف الأعمال العدائية فيما بينهما، وبإعلان رئيس وزراء إسرائيل استعداده لتحقيق السلام مع الفلسطينيين. ونؤكد على أهمية اتخاذ المزيد من الإجراءات المتبادلة باتجاه كسر جمود الوضع الراهن وتوفير المناخ الملائم لاستعادة الثقة، باستئناف المفاوضات وإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف مقابل الإفراج عن الأسرى والمسؤولين والنواب الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل.

ونتطلع كذلك إلى انخراط أكثر جدية من قبل القوى الدولية المعنية، خاصة المجموعة الرباعية الدولية، في جهود تحقيق السلام العادل والشامل وبدء مفاوضات جادة بين مختلف الأطراف لتحقيق الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وغزة والجولان ومزارع شبعا، منوهين ببدء تحرك إيجابي من بعض الدول،

مثل مبادرة إسبانيا وفرنسا وإيطاليا المشتركة، للمضي قدما في هذا الاتجاه. فإنهاء الاحتلال لا بد من أن يكون شاملا وكاملا، وعن طريق المفاوضات المباشرة على كل المسارات، بعيدا عن محاولات فرض الأمر الواقع واستخدام سياسة القوة التي لم تؤد سوى لزيادة تدهور الأوضاع في المنطقة.

أعرض على الجمعية العامة اليوم مشروعي القرارين المطروحين في إطار البند ١٣ من جدول الأعمال، بند ''الحالة في الشرق الأوسط''، وهما: مشروع القرار الخاص ''بالقدس''، الوارد في الوثيقة A/61/L.35، الذي تشارك في تبنيه ٣٠ دولة، أسماؤها مبينة في الوثيقة، ومشرع القرار المعنون ''الجولان السوري''، الوارد بالوثيقة A/61/L.36، الذي تشارك في تبنيه ٣١ دولة، معددة في الوثيقة.

يؤكد مشروع القرار الأول على مرجعية قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تتعامل مع الوضعية الخاصة للمدينة، والتي تؤكد إلغاء وبطلان كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل – سلطة الاحتلال – بهدف تغيير طابع ومركز مدينة القدس، فضلا عن التأكيد على أن أي حل عادل وشامل لقضية القدس لا بد من أن يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وأن يتضمن أحكاما ذات ضمانات دولية، تكفل حرية العقيدة والديانة للسكان. كما يرحب المشروع بقرار الدول التي قامت بسحب تمثيلها الدبلوماسي من القدس تطبيقا لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠).

أما مشروع القرار الثاني، الخاص بالجولان السوري المحتل، فيعيد التأكيد على قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، معربا عن القلق إزاء استمرار عدم التزام إسرائيل بتنفيذه. كما يؤكد انطباق اتفاقيتي لاهاي لعام ١٩٠٧ وجنيف لعام ١٩٤٩ على الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعدم مشروعية قرار فرض القوانين الإسرائيلية عليها، وكذا عدم مشروعية استمرار عمليات الاستيطان. كما يجدد القرار مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الجولان إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ واستئناف مباحثات السلام على المسارين السوري واللبناني واحترام ما سبق التوصل إليه من تعهدات في المحادثات السابقة.

إن متبني مشروعي القرارين الواردين بالوثيقتين L.35 و L.36 يرون أن الوقت قد حان لكي ينظر المجتمع الدولي نظرة شاملة إلى الشرق الأوسط. فشعوب المنطقة التي طالما عانت من ويلات الحرب والعدوان أصبحت تتطلع إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية؛ وهو ما لا يمكن تحقيقه دون إرادة دولية، قادرة على الدفع نحو استئناف مفاوضات السلام على كل المسارات، وبهدف تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كل الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، استنادا لقاعدة الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق، وعلى أساس مرجعيات التسوية الواردة بمبادئ مدريد وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

ومن هذا المنطلق، يتطلع متبنو مشروعي القرارين إلى تصويت جميع الدول في الجمعية العامة لصالح مشروعي القرارين هذين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.